وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف – المسيلة –

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم: علوم سياسية

عنوان المذكرة

مسار إنضمام تركيا إلى الإتحاد الأوروبي 2002 - 2015

مذكرة مكملة لمقتضيات نيل شهادة الماسترفي العلوم السياسية

تخصص إستراتيجية وعلاقات دولية

من اعداد الطالب: إشرافالأستاذة:

- حمزة سماعيلي– ليلى قارة

السنة الجامعية 2016/2015

خطـــــــــة البحـــــــــث

➢ مقـدمـــــــــــــــة:

➢ الفصل الأول : العوامل المؤثرة في السياسة الخارجية التركية

- المبحث الأول : مقومات السياسة التركية
  - ✓ المطلب الأول : المميزات الطبيعية
  - ✓ المطلب الثاني : المميزات البشرية
  - ✓ المطلب الثالث : المميزات الاقتصادية
  - ✓ المطلب الرابع : المميزات العسكرية
- المبحث الثاني : النظام السياسي و دور المؤسسة العسكرية في تركيا
  - ✓ المطلب الأول : دساتير الجمهورية التركية
  - ✓ المطلب الثاني : المؤسسات الدستورية
  - ✓ المطلب الثالث : دور المؤسسة العسكرية في إحداث الانقلابات
- المبحث الثالث : وصول حزب العدالة و التنمية إلى السلطة
  - ✓ المطلب الأول : ظروف نشأة حزب العدالة و التنمية
  - ✓ المطلب الثاني : مبادئ حزب العدالة و التنمية
  - ✓ المطلب الثالث : أهداف حزب العدالة و التنمية

➢ الفصل الثاني : تركيا و الاتحاد الاوروبي

- المبحث الأول : مراحل قيام الاتحاد الاوروبي
  - ✓ المطلب الأول : تأسيس الجماعة الأوروبية
  - ✓ المطلب الثاني : السوق الأوروبية المشتركة
  - ✓ المطلب الثالث : الوحدة الأوروبية
  - ✓ المطلب الرابع : أجهزة الاتحاد الأوروبي

- **المبحث الثاني : طلب تركيا الانضمام إلى الاتحاد الاوروبي**
  - ✓ **المطلب الأول : بدايات الانضمام إلى الاتحاد**
  - ✓ **المطلب الثاني : شروط الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي**
  - ✓ **المطلب الثالث : مسار المفاوضات**
- **المبحث الثالث : مساعي حزب العدالة نحو الاصلاحات**
  - ✓ **المطلب الأول : دوافع تركيا للانضمام**
  - ✓ **المطلب الثاني : السياسة التركية في ظل حزب العدالة و التنمية**
  - ✓ **المطلب الثالث : موقف الحزب من الانضمام**

➢ **الفصل الثالث : المواقف المختلفة من مسألة انضمام تركيا إلى الاتحاد الاوروبي**

- **المبحث الأول : المواقف الداخلية و الخارجية**
  - ✓ **المطلب الأول : الموقف الفرنسي**
  - ✓ **المطلب الثاني : الموقف الألماني**
  - ✓ **المطلب الثالث : الموقف البريطاني**
  - ✓ **المطلب الرابع : الموقف الأمريكي و الإسرائيلي**
- **المبحث الثاني :أسباب رفض الإتحاد الأوروبي لتركيا**
  - ✓ **المطلب الأول : الأسباب العامة**
  - ✓ **المطلب الثاني : المشاكل و المعيقات**
  - ✓ **المطلب الثالث : المؤسسة العسكرية**
- **المبحث الثالث : توجهات السياسة التركية الجديدة**
  - ✓ **المطلب الأول : توجهات تركيا نحو إسرائيل**
  - ✓ **المطلب الثاني : توجهات تركيا نحو إيران**

- ✓ المطلب الثالث : دور تركيا في منطقة الشرق الأوسط
- ✓ المطلب الرابع : توجه تركيا نحو القوقاز

➢ الخـــــــــاتمة .

مقدمة

مقدمة:

ارتبط معنى تركيا الحديثة بمؤسس الجمهورية **"مصطفى كمال أتاتورك"** أين قاد المقاومة في منطقة الأناضول بعد هزيمة إزمير من طرف اليونان وإنهيار الدولة العثمانية عن طريق الغزو الإيطالي لليبيا سنة 1919 وسيطرة النفوذ البريطاني على العاصمة إسطنبول ، وهذا ما جعل **"أتاتورك"** يلعب دور مهم ، حيث قام بتحويل أنقرة إلى مقر قيادة له وتأسيسه لمجلس وطني كبير كبرلمان للقوى المنخرطة في المقاومة وتأسيسه حكومة موازية لحكومة إسطنبول ،كما ألغى السلطنة والخلافة نهائيا سنة 1924 ،فتولى رئاسة الجمهورية التركية الحديثة منذ عام 1923 إلى غاية وفاته عام 1938،حيث تمكن في فترة حكمه من إحلال نظام علماني في البلاد كما أرسى عددا من العادات والإصلاحات الغربية من أجل إلحاق بلاده بأوربا ومنها استبدل الكتابة بالأحرف العربية إلى اللاتينية إضافة إلى إصلاحات وتغييرات تتوافق والعادات الأوربية .

انتهى حكم الحزب الواحد عام 1945 ، وتبع ذلك الانتقال إلى الديمقراطية التعددية التي بقيت حاضرة بقوة على مدى عدة عقود ، إلا أنها تعطلت من جراء الانقلابات العسكرية في أعوام 1960 ، 1971 ، 1980 ، 1997 ، وخلف أتاتورك في الحكم "**عصمت إينونو**" حتى عام 1950 ، وسيطر الحكم المدني على البلاد حتى عام 1973 ، لكن وبعد مشاركة تركيا في قوات الأمم المتحدة في الحرب الكورية ، وانضمامها إلى حلف شمال الأطلسي عام 1952 وانضمامها إلى حلف بغداد سنة 1960 عاد حكم العسكر بعد 1973 فأدى ذلك إلى وضع غير مستقر ، واندلعت كذلك اعمال العنف عام 1980 و 1984 بتمرد حزب العمال الكردستاني المسلح ضد الحكومة التركية مما اودى الصراع بحياة اكثر من 40 الف شخص ،حيث عانت ولا تزال تركيا من معارضة الأكراد والأرمن ، ويمثل الاكراد مابين 20 إلى 25 نسمة من السكان ، وفي عام 1991 سمح الرئيس التركي **"اوزال"** بلجوء الأكراد إلى

الأراضي التركية اثر ثورتهم في العراق ، وفي عام 1993 ومنذ تحرير الاقتصاد التركي في الثمانينات تمتعت البلاد بنمو اقتصادي قوي ومزيد من الاستقرار السياسي.

و مع بروز العولمة ونظام التكتلات الاقليمية و اتجاه العلاقات الدولية بعد فشل نظام التوازن إلى نظام أو تنظيم دولي جديد ،هذا التنظيم قائم على تفعيل العلاقات البينية وتأمين مصالح الدول الذي اصطلح عليه في العلاقات الدولية بمصطلح **التكامل الدولي** الذي ازداد رواجا بعد الحرب العالمية الثانية (بداية الخمسينات و السيتينات) ، وازدادت الأهمية لهذا التكامل في هذه الفترة بسبب فشل الدولة القومية في تأمين مصالحها الاقتصادية لذا وجب التعاون بين الدول وأصبحت العلاقات الدولية مابين الوحدات القومية إلى وحدات فوق قومية حتى أصبحت نظرية التكامل ذات أهمية ،و نظرا لأهمية التكامل و نجاح بعض النماذج مثل الإتحاد الأوروبي ابدت تركيا رغبتها في الانضمام لأحد اقوى وانجح التكتلات و هو الاتحاد الاوروبي وقد تزامنت هذه المتغيرات في السياسة الخارجية التركية مع تغيرات في الخلفية الداخلية لهذه السياسة ، أبرزها وصول حزب العدالة التنمية سنة 2002 كانت بداية الانقلاب التركي على سياسات هذا الاندماج الكلي بالغرب ، كما سعت تركيا جاهدة من أجل الحصول على مقعد في الاتحاد الاوربي ، حيث تقدمت بطلب رسمي للانضمام إلى الجماعة الأوربية (الاتحاد الاوروبي) في 14 أفريل 1987 اين وقعت معها اتفاقية اتحاد جمركي في 31 ديسمبر 1995 ، و في 12 ديسمبر 1999 في قمة **هلسنكي** اعترف بتركيا رسميا كمرشح للعضوية الكاملة في الاتحاد الاوروبي ، أين بدأت المفاوضات بين الطرفين الى انها باءت بالفشل نظرا للعراقيل و العقبات التي تواجهها تركيا من طرف دول الإتحاد مما أدى الى توقف المفاوضات لمدة طويلة إلاّ أنها عادت من جديد على طاولة الحوار رسميا وذلك في 03 اكتوبر 2005.

وعلى الرغم من مرور تسعة عقود تقريبا على تأسيس تركيا الحديثة و الاصلاحات التي نفذت خصوصا مع وصول حزب العدالة و التنمية بقيادة **"رجب طيب اردوغان"** بدأت الدبلوماسية التركية بنشاطات مكثفة نحو تحقيق أحد أهم أهداف السياسة الخارجية التركية ألا و هو الانضمام للاتحاد الأوربي ، باعتمادها في ذلك على مجموع المقومات و المؤهلات التي اعتمدتها تركيا كورقة رابحة من أجل بلوغ هدفها القديم الجديد ، و رغم كل هذه

الاصلاحات و التعديلات و المؤهلات التي تمتلكها تركيا إلا أنّها لا تزال تواجه عراقيل و معيقات تحد من بلوغ حلمها و طموحها المتمثل في الانضمام للاتحاد الاوربي.

دوافع اختيار الموضوع:

تكمن دوافع وأسباب اختيارنا لهذا الموضوع هي محاولة معرفة الأسباب التي جعلت دول الاتحاد الأوربي تماطل المفاوضات مع تركيا من اجل قضية الانضمام للاتحاد مقارنة بدول أخرى يمكن ان نقول عنها أقل منها شئنا .

الإشكالية:

ماهي دوافع تركيا وراء سعيها الانضمام إلى الإتحاد الأوروبي؟

التساؤلات الفرعية:

1_ كيف تعاملت تركيا في ظل حزب العدالة والتنمية مع قضية الانضمام ؟

2_ ما الذي يدفع بدول الإتحاد الأوروبي إلى مماطلة المفاوضات مع تركيا في كل مرة؟

3_ كيف تعاملت تركيا مع الشروط التي أخذها الاتحاد على عاتقها ؟وهل الظروف الحالية ستغير في معادلة انضمام تركيا إلى الإتحاد؟

الفرضيات:

1_إن العقبات التي تفرضها الاختلافات الدينية و الثقافية و الاجتماعية بين تركيا و الإتحاد الأوروبي و رغم وجود مصالح مشتركة بينهما إلاّ أنّ فشل تركيا ومماطلة المفاوضات في كل مرّة علّقت العضوية إلى المجهول.

2_إنّ قوة تركيا حاليا وما حققته إقليميا،دوليا و داخليا أدّى بالإتحاد إلى تراجع سياسته مع تركيا وإعادة بعث المفاوضات من جديد.

الإطار النظري:

تعددت النظريات المفسرة للعلاقات الدولية والسياسات الخارجية والتي ترى في مجملها ضرورة وحاجة الدول إلى التكتل والتعاون في ظل الظروف الدولية الراهنة،إلا أنها تختلف في طرق وأشكال هذا التعاون فقدم الكثير من المفكرين ممن أدلو بدلوهم في هذا الشأن صيغ وشروط للتعاون و التكامل الدولي و الإقليمي ، فنجد نظريات التكامل و الاندماج ،الوظيفية والوظيفية الجديدة ، حيث تقر هذه النظريات بأن التعاون و التكامل يساعد على التعاون و

التكامل يساعدان على تجنب الصراعات و إذابة الخلافات بين الدول و بالتالي تحقيق الأمن العالمي.

نظرية التكامل والاندماج :

تعريف التكامل : اختلف الباحثون في تعريفهم للتكامل حيث يعرفه "**أرنست هاس**" على أنه العملية التي من خلالها تحاول مجموعة من الوحدات السياسية الوطنية تحويل ولائها وأهدافها ونشاطاتها السياسية ، الاجتماعية والاقتصادية نحو مركز جديد تكون لمؤسساته صلاحيات تتجاوز صلاحيات الدول القومية القائمة.

في حين أن "**كارل دويتش**"في تعريفه يركز على زاوية أو معيار خاص حيث عرّف التكامل على أنه الواقع أو الحالة التي تملك فيها جماعة معينة تعيش في منطقة معينة شعورا كافيا بالجماعة وتماثلا في مؤسساتها الاجتماعية وسلوكها الاجتماعي إلى درجة تتمكن فيها هذه الجماعة من التطور بشكل سلمي.

ومن خلال تعريف "**دويتش**" يتبين أهمية التجانس الاجتماعي الذي يتحقق وفقه – **دويتش**– بالاعتماد على شبكة من الاتصالات .

الوظيفية و الوظيفية الجديدة:

الوظيفية : برزت هذه النظرية بعد الحرب العالمية الثانية من طرف"**دافيد متراني**" ونقطة انطلاق هذا التيار هي أنّ الدولة القومية كأهم وحدة تنظيمية في البيئة الدولية لم تعد قادرة على تلبية الحاجيات الأساسية للمجتمع و مرد ذلك هو أنها توجد في رقعة جغرافية محدودة بينما حاجيات المجتمع تمتد إلى أبعد من ذلك المجال ،بمعنى أن الوظيفية تقوم على فكرة مفادها أن التعاون ينطلق من ميادين السياسة الدنيا.

الوظيفية الجديدة:تجسدت الوظيفية الجديدة من خلال تقديم نماذج من طرف مجموعة من الباحثين من أمثال "**كارل دويتش**" و "**أرنست هاس**" و "**أنزلوطي**" و تركيزهم على متغيرات معينة في تحقيق التكامل ،وانطلق معظم الباحثين من نماذج واقعية و عملوا على مقارنتها ببعضها البعض ،فنجد "**هاس**" الذي تأثر بتجربة السوق الأوروبية الوظيفية عنده تقوم على :

_مصالح تنافسية غير صراعية .

_يعتمد على نظرية الجماعات و النخب السياسية .

_انتقال مركز القرار إلى المؤسسات التكاملية .

_التكامل الدولي لا يتطلب تأييد شعبي ،ولا يتطلب التجانس.

_يمكن تحويل الولاءات إذا كان فيها مصالح.

_التكامل عنده ذو طابع اقتصادي لكن له انعكاسات سياسية.

منهجية الدراسة:

إن المنهج يعتبر طريق الوصول إلى الدراسة العلمية الصحيحة وإحدى الوسائل التي لا يقوم البحث بدونها ، ونظرا لاتساع مجال هذا البحث من الناحية الزمنية بتطرقه لفترة طويلة نسبيا ومتميزة أو من الناحية الجغرافية بتركيزه على سياسة تركيا اتجاه منطقة واسعة ومتعددة الدول مختلفة الأهمية.والوضع بالنسبة للسياسة التركية أو من الناحية الموضوعية من خلال إدراج مختلف الأهداف والاهتمامات المنوطة بعمل صانع القرار في السياسة الخارجية ، ولهذا فقد احتاج موضوعنا توظيف نوع من التكامل المنهجي الذي يقوم على استعمال أكثر من منهج واحد لمحاولة الاقتراب من الظاهرة والإشكالية.

المنهج التاريخي:

تم اعتماد المنهج التاريخي باعتباره يقوم بتحليل و تفسير الأحداث الواقعية في واقعها التاريخي قصد الوصول إلى معرفة الحاضر و التنبؤ بالمستقبل و على هذا الأساس يمكن القول أن دراسة انضمام تركيا إلى الإتحاد الأوروبي تقودنا إلى دراسة تاريخ و محطات مسار المفاوضات التي جرت بين تركيا و الإتحاد لمعرفة خصوصية و حقيقة ما يدور أثناء المفاوضات في كل المراحل و المحطات التاريخية.

المنهج الوصفي:

الذي يهتم بدراسة الأوضاع من حيث خصائصها ،أشكالها و علاقتها و العوامل المؤثرة فيها كما أنه يشتمل في كثير من الأحيان على عمليات التنبؤ بمستقبل الظواهر و الأحداث ،وقد ساعدنا هذا المنهج على الوقوف على مقومات تركيا التي تملكها كورقة رابحة في تحقيق هدف سياستها الخارجية هو الانضمام للإتحاد الأوروبي و وصف البيئة الداخلية و الدولية وكيف تأثرت سياسة تركيا في التعامل مع الطرف الأوروبي.

الاقتراب البيئي:

الذي يركز على تأثير البيئة الداخلية والبيئة الخارجية في صنع السياسة الخارجية و تنفيذها والتي بدورها تحدد الهدف التركي تجاه الإتحاد الأوروبي وكذلك تأثير الأوضاع الدولية و الإقليمية و التغييرات و الإصلاحات السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية وغيرها من الإصلاحات في السياسة التركية.

الإطار المفاهيمي:

السياسة الخارجية:

يمكن فهم السياسة الخارجية لدولة من الدول على أنها النشاط السياسي الخارجي لصانع القرار و الرامي إلى التأثير في البيئة الخارجية لدولته ،أو أنها مجموعة من الأنشطة و التصرفات التي تقوم بها دولة ما إزاء الدول الأخرى بقصد تحقيق أهدافها في ضوء الحدود التي يفرضها التعامل الدولي و قوة الدولة.

وهناك من يعرفها على أنها عملية تحويل المدخلات إلى أنشطة تهدف إلى تحقيق غايات معينة ومن انصار هذا الاتجاه **"مودلسكي"** الذي يعرف السياسة الخارجية على أنها : نظام الأنشطة الذي تطوره المجتمعات لتغيير سلوكيات الدول الأخرى ،و أقلمة أنشطتها طبقا للبيئة الدولية .

هذه التعريفات ربطت السياسة الخارجية بالأنشطة الخارجية لدولة ما ،حيث تهدف هذه الأنشطة إلى تغيير سلوكيات الدول الأخرى أو أقلمت أنشطتها ،إلا أن الأنشطة الخارجية للدول لا تهدف في مجملها إلى تغيير سلوكيات الدول الأخرى ،فقد تهدف إلى الحفاظ على الوضع القائم ،كما أن السياسة الخارجية لدول ليست موجهة فقط للدول و إنما هي موجهة لجميع فواعل النسق الدولي.

و كتعريف إجرائي و شامل **للسياسة الخارجية** فهي تعني ذلك المخطط العملي الذي يضعه و يطوره صانع القرار في الدولة تجاه الدول أو الوحدات الدولية الأخرى بهدف تحقيق أهداف محددة في إطار المصلحة الوطنية.

العلمانية:

إن مصطلح العلمانية من المفاهيم القليلة المثيرة للجدل و التباين منذ قرون طويلة إلى حد اليوم ، ويمكن القول أنه مع النصف الثاني من القرن العشرين ،أخذ هذا المصطلح

ملامحه من علم الاجتماع الديني للمفكر الألماني **"ماكس فيبر"** الذي يرى أن العلمانية جزء من المسار التحديثي المكتسح للدولة و المجتمع معا.

و لعل **" العلمانية "** كمفهوم لا يزال إلى حد اليوم مفهوما ملتبسا و مظللا ،لذلك يقول **"موريس باربيه":** إن العلمانية مفهوم عسير التحديد لثلاثة أسباب :الأول أنه لا يحيل إلى واقع جوهري ذي مضمون خاص، و إنما علاقة بين واقعين : الدين و الدولة ،فهي إذن في ماهيتها مفهوم نسبي ،الثاني أن العلمانية تكتسي طابعا سلبيا ،لأنها تعبر عن إنكار وجود الدين في قلب الدولة فهي لا تقيم علاقة إيجابية ،و إنما فصلا بين الدين و الدولة ،هي إذن لا تشير إلى علاقة جدلية فعلية ،و نجدها في تركيا حلا إجرائيا براغماتيا للسيطرة على مشكلة الصراعات الدينية التي كانت بين مختلف الطوائف المتنازعة.

تقسيم الدراسة :

تناولنا هذه الدراسة من خلال ثلاث فصول ، **الفصل الأول** بعنوان العوامل المؤثرة في السياسة الخارجية التركية ، و اندرجت تحته ثلاث مباحث عناوينها على التوالي كالآتي : المقومات التركية ، النظام السياسي و دور المؤسسة العسكرية و ثالثا حزب العدالة و التنمية أما **الفصل الثاني** كان بعنوان تركيا و الاتحاد الاوروبي ، المكون بدوره من ثلاث مباحث مراحل قيام الاتحاد الاوروبي في المبحث الأول ، و في المبحث الثاني طلب تركيا الانضمام للاتحاد ، أما المبحث الثالث فتناولنا فيه مساعي حزب العدالة و التنمية . كما تناولنا في **الفصل الثالث** المواقف المختلفة من مسألة الانضمام ، من خلال ثلاث مباحث ، الأول تناول المواقف الداخلية و الخارجية من مسألة الانضمام ، و الثاني ، أسباب رفض الاتحاد الأوروبي ، أما الثالث فتناول توجهات السياسة التركية الجديدة .

الدراسات السابقة:

_دراسة النعيمي ،لقمان عمر(2007)."تركيا و الإتحاد الأوروبي دراسة لمسيرة الانضمام ".

تهدف هذه الدراسة إلى توضيح مسيرة تركيا و انضمامها للإتحاد الأوروبي ،من خلال دراسة سلسلة من الأحداث ،لكي تتوصل لاستشراف مستقبل علاقة تركيا بالإتحاد الأوروبي

على المدى المنظور .فالدراسة بدأت بخلفية تاريخية لنشأة الإتحاد الأوروبي منذ تأسيس الجماعة الأوروبية قطاع الفحم و الحديد عام 1951 ،وتوضح الدراسة دوافع تركيا للانضمام إلى الاتحاد وما ينتج من منافع تعود لكلا الطرفين ،وخاصة في الجانبين الاقتصادي و الاستراتيجي .واستعرضت الدراسة الشروط السياسية و الاقتصادية التي يفرضها الاتحاد لمنح تركيا الدخول كعضو فيه .كما وضحت أيضا العقبات التي اعترضت مسيرة انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي منذ عام 1959 وخاصة في الجانب السياسي إذ لم يتم تحقيق الوحدة الجمركية بين الطرفين إلا عام 1995 ولم يتم قبول الإتحاد الأوروبي منح تركيا وضعية الدولة المرشحة للعضوية إلا في عام 2001 ،ولم يبدأ مفاوضات العضوية معها إلا مؤخرا في عام 2005 .

ـ دراسة مقلد ،حسين طلال(2010)."تركيا والإتحاد الأوروبي بين العضوية و الشراكة".

ألقت هذه الدراسة الضوء على تطور العلاقة بين تركيا و الإتحاد الأوروبي ،ودراسة محاولات تركيا للانضمام إلى الإتحاد الأوروبي ،وقدرة صانع القرار التركي على تذليل العقبات عبر إنجاز الإصلاحات في مختلف المجالات ،وانعكاسات انضمام تركيا إلى الإتحاد الأوروبي ،والسياسات التركية من خلال المنهج الوصفي و التاريخي ،وتناولت الدراسة أيضا المراحل التاريخية في انضمام تركيا للإتحاد ،بالإضافة إلى مسار التفاوض و دور حزب العدالة و التنمية التركي في تذليل العقبات ،كما عرضت محددات انضمام تركيا للإتحاد الأوروبي ،وتناولت تأثير الرأي العام التركي على السياسة الخارجية و الأمنية المشتركة للإتحاد الأوروبي ،وطرحت الدراسة بدائل في اختلاف المواقف الأوروبية من عضوية تركيا.

. دراسة محفوض ،عقيل سعيد(2012)."السياسة الخارجية التركية الاستمرارية_التغيير"

تعد السياسة الخارجية واحدة من أهم فاعليات النظم السياسية المعاصرة ، خاصة تلك المتمثلة بالدولة ، وتكتسب اهمية اكبر لدى البلدان النامية ، بسبب الدور الحيوي للسياسة الخارجية في المحافظة على وجودها و استمرارها ، كما تناولت هذه الدراسة تحليل السياسة الخارجية التركية بجميع جوانبها النظرية و المعرفية في الابعاد العامة ،و ما حددته بالاتجاهات و الاهداف و الادوار الاستراتيجية ،وعلى مشروع سياسة خارجية تتجاذبها ديناميات عميقة بين الاستمرارية و التغيير ،و كان التركيز في هذه الدراسة على ديناميات

السياسة الخارجية التركية على نظام التفاعل أو الاحتكاك تجاه كل من الاتحاد الاوروبي و الولايات المتحدة الامريكية ،كما تناولت الدراسة الموقع الجغرافي و العمق الاستراتيجي في الفترة العثمانية المتأخرة ،والفترة الانتقالية و الفترة الجمهورية بتطوراتها المختلفة . من جهة أخرى تناولت الدراسة طبيعة العلاقات بين تركيا و أوروبا ،كون أن تركيا في أوروبا، لكنها ليست منها ، و تناولت طبيعة العلاقات بين تركيا و الولايات المتحدة الأمريكية و مسار العلاقات بين الطرفين ،باعتباره تاريخيا منذ تأسيس الدولة الجمهورية ،مرورا بمراحل و تطورات مختلفة ،وصولا إلى الوقت الراهن .

. **دراسة أوغلو ،أحمد داود (2011) . "العمق الاستراتيجي ـ موقع تركيا و دورها في الساحة الدولية"**

تناولت هذه الدراسة الأدوات و المفاهيم و النظريات الأساسية التي تحقق الفهم و التفسير للعمق الجغرافي الذي يتوجه إليه التحليل الاستراتيجي بناءا على مجموعة متسلسلة من العناصر الجيو–سياسية . وفي هذا الاطار يتم توضيح كل ما يتعلق بالمناطق البرية القريبة، و المناطق البحرية القريبة ،و المناطق القارية القريبة التي تم تطويرها في إطار مفاهيم جوهرية . كما وضحت الدراسة مواضيع تتعلق بحلف الشمال الأطلسي ،و منطقة التعاون

والامن الاوروبي ،كادوات استراتيجية اساسية يمكن لتركيا ان تستخدمها في تشكيل سياستها الخارجية. كما توصلت الدراسة الى تقييم الواقع السياسي لكل من البلقان والشرق الاوسط واسيا الوسطى ،والعمل على وضع الركائز الاساسية بالسياسة الخارجية التي يجب ان تواكب التطورات المحتملة عن طريق رؤية عمق استراتيجي يستند الى تحليلات تاريخية وجغرافية .

. **دراسة اولجن ،سنان (2012) . "عضوية افتراضية :لتركيا داخل الاتحاد الاوروبي "**

توضح هذه الدراسة مدى اهتمام حزب العدالة والتنمية بتدعيم العلاقات مع الدول العربية والاسلامية ،كما اوضحت موقف ساركوزي بان تركيا هي احدى دول اسيا الصغرى وانها ليست بدولة اوروبية ،مما يمنع من ضمها الى دول الاتحاد الاوروبي ،كما تناولت الدراسة موضوع جمود المفاوضات بهذا الشان ،والذي يرجع الى ان تركيا لم تعد تقوم بالجهد اللازم ،لاكمال المتطلبات اللازمة من اجل الحصول على عضوية الاتحاد . وتناولت الدراسة

موضوع التعاونات بين الطرفين التركي والاوروبي. كما يرى الكاتب ان السياسة الخارجية واحدة من اهم دعائم العضوية الافتراضية لتركيا في الاتحاد الاوروبي، ويرى ان بامكان تركيا مساعدة الاتحاد الاوروبي في ارساء الامن في مناطق جنوب المتوسط ،ويوضح الكاتب اثر قبرص على قرارات الاتحاد الاوروبي ،ويوضح صعوبة العلاقات بين تركيا وقبرص ،حيث ترى تركيا انا عضويتها في حلف الناتو قد تتيح لها الضغط على قبرص ،في حين تصويت قبرص بالرفض لانضمام تركيا الى الاتحاد الاوروبي .

الفصل الأول

العوامل المؤثرة في السياسة الخارجية لتركيا

- **المبحث الأول :** المقومات التركية

- **المبحث الثاني :** النظام السياسي ودور المؤسسة العسكرية في تركيا

- **المبحث الثالث:** وصول حزب العدالة والتنمية للسلطة

تمهيد:

يعتبر هذا الفصل ، مدخلا لمعرفة جملة من الأمور و القضايا التي تتعلق بالجمهورية التركية ، حيث سنتناول من خلاله أهم المقومات التي لها دور في تحديث سلوكها و مواقفها الخارجية ، و معرفة طبيعة سياستها الخارجية و ذلك من خلال الحديث عن أهم العوامل المؤثرة في الدولة التركية و التي تتعلق بالجغرافيا ، وأهمية الموقع الاستراتيجي و السكان ، و التعرف على المعالم الداخلية التركية و بشكل مختصر عن الحياة السياسية و تطورها ، بعد سقوط الامبراطورية العثمانية و صولا إلى إعلان الجمهورية و نظامها السياسي لما يوفره لنا ذلك من معلومات تساعد في تحديد آليات اتخاذ القرار على مستويات متعددة ، خصوصا إذا تم ذلك وفق مراجعة دقيقة و شاملة لتشكل هذا النظام و العمليات التي مر بها خلال الحقب الزمنية المتتالية ،ثم استعراض للدساتير المتعاقبة التي أحدثتها الانقلابات العسكرية ، و كذلك التعرض إلى السلطات الثلاثة و تأثيرها على السياسة الخارجية . كما قمنا بالتطرق إلى المؤسسة العسكرية التركية و ابراز أهميتها القصوى في الحياة السياسية ، إضافة إلى ذلك تطرقنا إلى محاولات حكومة حزب العدالة و التنمية الحد من السيطرة التي كانت تمارسها المؤسسة العسكرية و اخضاعها للقانون ، و مجموعة الاصلاحات التي تؤهله لبلوغ هدف الانضمام إلى الاتحاد الاوروبي .

➢ المبحث الأول: المقومات التركية

المطلب الأول :المميزات الطبيعية

في أي دراسة علمية للسياسة الخارجية لا يمكن إهمال العامل الجغرافي ،و في هذا الصدد يقول **"نابليون بونابرت"** :"أن الوضع الجغرافي هو الذي يملي السياسة "، كما أكد **"موسولوني"** على العامل الجغرافي عندما ألقى خطبته عام **1924** ، والتي جاء فيها : "ما كانت السياسة الخارجية أمرا مبتكرا ،و لكنها خاضعة لمجموعة من العوامل الجغرافية و التاريخية و الاقتصادية " .

و على الرغم من أن التكنولوجيا و الأسلحة الحديثة ،قد قللت من أهمية الموقع الجغرافي ، إلا أنها لم تستطع أن تأخذ المكان الأول في تقرير سياسة الدولة ،ذلك لأن الموقع لأي دولة ليس هو العامل الوحيد في إستراتيجية هذه الدولة .[1]

و تتمتع بعض الدول بقوة اكبر نتيجة لظروفها الجغرافية ،فالدول تختلف من حيث مدى وفرة الموارد والحجم والأرض القابلة للزراعة والموقع ،وتؤثر كل هذه العوامل على قوة الدولة وعلى الدور الذي تستطيع ان تلعبه في النسق الدولي ،كما ان العامل الجغرافي يؤثر على السياسة الخارجية للدولة بشكل مباشر وغير مباشر ويكمن تأثير غير المباشر في تحديد عناصر قوة الدولة ،والتي تحدد بدورها قدرة الدولة على تنفيذ سياستها الخارجية ، ويؤثر بشكل مباشر من حيث تأثير ونوعية ومدى الخيارات المتاحة للدولة في صياغة سياستها الخارجية ، ويذهب **"راتزال"** إلى أن الجغرافيا هي الحقيقة الاساسية التي تحدد سياسات الدول .وفي نفس السياق يتعرض **"روزنو"** الى دور المعطى الجيو_سياسي في تحديد السلوك الخارجي لدولة ما ،والى اهميته كمصدر من مصادر القوة فيقول : " ان شكل الارض ،خصوبتها ومناخها ،بالإضافة الى موقعها بالنسبة للأقاليم الجغرافيا الاخرى و الممرات و المعابر المائية ... يسهم كل ذلك في المحيط السيكولوجي ،الذي من خلاله

---

[1]-أحمد النعيمي ،**السياسة الخارجية التركية بعد الحرب العالمية الثانية** ،بغداد : دار الحرية للطباعة ،1975 ، ص 13 _14.

يصوغ الساسة و الأفراد علاقاتهم مع العالم الخارجي ،وكذا المحيط العملي الذي يظهر من خلال تفاعلهم مع الدول الأخرى .[2]

فتركيا جغرافيا لا تنتمي الى أي فئة جغرافية محددة فمساحتها تبلغ حوالي **780567** كم^2 منها **240000** كم في أوروبا **و 756567** كم^2 في أسيا و يبلغ طول حدودها **2753** كم منها **877** كم مع سوريا و **610** كم مع روسيا و **269** كم مع بلغاريا و **330** كم مع العراق و **454** كم مع ايران ، ويبلغ طول سواحلها **8333** كم على البحر الاسود و **1577** كم على البحر الابيض المتوسط و **2705** كم على بحر ايجا و **172** كم على الدردنيل و **90** كم على البوسفور و **927** كم على بحر مرمرة ، كما تسيطر تركيا على المدخل المؤدي إلى البحر الأسود و على المدخل الشرقي للبحر المتوسط وهي تطل على آسيا ، إفريقيا و أوروبا ، الإطلالة هنا ليست بالمعنى الجغرافي انما بالمعنى الحيوي للموقع كما هي ممر بحري ، جوي و بري بين هذه القارات ، هذه الجغرافية الحيوية التي تتوسط ثلاث قارات مهمة ، و المفتوحة على انتماءات حضرية عدة و مختلفة جعلت تركيا على الدوام تعيش حالة جذب نحو هذه الدائرة الجغرافية المحيطة او تلك ، وفقا للمصالح و الامن و عوامل التاريخ ، و الثقافة ، والى بلورت خيارات جديدة تبعا لهذه العوامل في ظل المتغيرات الدولية و الاقليمية الجارية باستمرار.[3] ،حيث كان للعامل الجغرافي في تركيا ، الدور الكبير في تحديد مسارات السياسة الخارجية التركية بعد نشوب تركيا الحديثة في موضوع الصراع و التعاون مع الجوار الجغرافي...إذ أن لديها اطول حدود مشتركة مع الاتحاد السوفياتي و بين كل الدول الاعضاء في حلف شمال الأطلسي اذ تمتد المسافة 380 ميلا عبر الاراضي الجبلية و ان سواحلها المطلة على البحر الاسود التي تمتد لمسافة 625 ميلا ، وتمتد الحدود التركية البرية عبر 1910 أميال في اوروبا[4] ،و تعتبر تركيا في قلب المجال الجغرافي لمنطقة ما يسمى **أوراسيا** ،و هذه المنطقة المتحكمة في قلب العالم...الأمر الذي يؤهلها بان تلعب دورا محوريا و حاسما في المجال الجيو_سياسي بالإضافة الى ما يحدها من المياه بثلاث جهات تجعلها تسيطر على ممرات مائية و

---

[2] -حداد شفيعة ، **توجهات السياسة الخارجية التركية بعد الحرب الباردة** ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير ،جامعة الحاج لخضر باتنة ، كلية الحقوق ، قسم العلوم السياسية ، 2003 ، ص 10 .

[3]-خورشيد حسين دلي ، **تركيا و قضايا السياسة الخارجية** ، من منشورات إتحاد الكتاب العرب ، 1999 ،ص 14 .

[4]– أحمد نوري النعيمي ، **العلاقات التركية_ الروسية** ، عمان : دار زهران للنشر و التوزيع ، 2001 ، ص 23–24 .

تعطيها القدرة على التحكم بها و تستطيع تركيا_من خلال موقعها _ السيطرة والتحكم بالممرات و المضايق المائية و تنظيم حركة المرور للسفن بين البحرين المتوسط والأسود ، أما عن البعد الاستراتيجي للموقع الجغرافي ، فإن تركيا تتمتع بموقع إستراتيجي هام كونها تشرف على بحار هامة ، و تتحكم بمضايق البوسفور و الدردنيل ، التي تربط بين البحار ، و كونها معبرا بين أوروبا واسيا اذ تم افتتاح جسر يعتبر الرابع من حيث الطول بين الجسور المعلقة بالعالم و الذي يربط بين الجانبين الاوروبي و الأسياوي من تركيا ، كذلك فإن امتداد المساحة قد أكسبها تنوعا في طبيعتها ، حيث السهول الساحلية ، و سهولة السطح ، و جود التربة ،و غزارة الامطار ، و غنى الإنتاج الزراعي ، فتعتبر تركيا قطر زراعي تقليدي يسهم قطاعه هذا بتشغيل حوالي 36% من القوى العاملة و نسبة 17% من الانتاج القومي الذي يتزايد بصورة مستمرة بتزايد الأراضي الزراعية نحو 30% من مجموع الصادرات ، تعتبر تركيا دولة محورية في مجالها الجغرافي لكونها دولة قارية وبحرية في نفس الوقت لاتساع حدودها فهي تحدها ثماني دول من ما يتيح لها اختيار سياسات أو تحالفات ، وإقامة تجمعات متنوعة السمات .[5]

المطلب الثاني: المميزات البشرية

تعتبر البنية السكانية الشابة و الديناميكية لتركيا عنصرا هاما من مقاييس القوة لا بد يؤخذ في الحسبان ،خصوصا في مجال علاقات تركيا مع الاتحاد الاوروبي كان ينظر إلى العنصر السكاني كعائق عسكري /ديمغرافي أمام احتمال توسع الروس باتجاه (البحار الدافئة) في أثناء الحرب الباردة ،و أما في مرحلة ما بعد الحرب الباردة فقد بات ينظر إليه كواحد من أهم العناصر الاقتصادية /الديمغرافية التي تؤثر على عملية تنقل السكان داخل أوروبا ،كما يمكن النظر إلى العامل السكاني في علاقة تركيا مع الاتحاد الاوروبي ،[6] و خصوصا مع ألمانيا ، باعتبارها أكثر الدول الاوروبية استقبالا لهجرة الأتراك على أنه أحد المعوقات أمام حرية التنقل بين تركيا و دول الاتحاد الاوروبي

---

[5] - طارق زياد الشرطي ، **السياسة الخارجية التركية تجاه القضية الفلسطينية(عثمانيون جدد أم علمانية مؤمنة ؟)** ، عمان: مؤسسة الوراق للنشر و التوزيع ، 2013 ، ص 68-69 .

[6]- أحمد داود أوغلو ، **العمق الاستراتيجي** ، قطر ، الدوحة :مركز الجزيرة للدراسات ، 2010 ، ص 41-42 .

،حتى بعد مرحلة الاندماج في الاتحاد الاوروبي . بمعنى آخر أنه هناك علاقة وثيقة بين حجم السكان و قوة الدول، حيث أن الدولة القوية سياسيا يستلزم وجود حجم مناسب من السكان ،بشرط أن يكون السكان متقدمين علميا و تكنولوجيا ،فحجم السكان و قوة الدولة مرتبطين ببعضهما البعض ،فالعامل السكاني قد يؤدي إلى نتيجتين اثنتين هما :

1/ التوسيع الاقليمي الذي ينتج بسبب الضغط السكاني في دولة معينة .

2/ الهجرة إذ يقوم هذا المفهوم على هجرة العناصر البشرية من المناطق المزدحمة إلى المناطق أقل ازدحاما . [7]

فسكان الجمهورية التركية يبلغ عددهم وفقا لمؤسسة الإحصاء التركية حتى نهاية العام **2009** حوالي **72561312** نسمة ،تتوزع لما يقارب **50.3%** من الذكور ،و ما يقارب **49.7%** من الاناث ،و بمعدل نمو يصل حوالي **1.45** لتحتل تركيا المرتبة **17** عالميا من حيث التعداد السكاني مما يؤهلها هذا العامل للعب دور هام في مختلف المجالات التي تتأثر بالعامل البشري كالنواحي الاقتصادية و الديمغرافية ،أما عن الكثافة السكانية لتركيا فهي بمعدل **94** فردا لكل **كم^2** ،باختلاف التوزيع بين المناطق حيث تمثل نسبة **75.5%** في المدن و نسبة **24.5%** في الريف و تعتبر اسطنبول أعلى كثافة سكانية ،لتصل حوالي **2456** شخصا لكل **كم^2** ،تليها توسليي **421** فردا ،ثم إزمير **322** فردا و هيتي **249** فردا و بورسا **245** فردا ،في حين أن سكان تركيا عموما هم دون سن **28.8** عاما و هذه الفئة العمرية لها دلالات على القدرة الإنتاجية و العمالة ، ديمغرافيا تعتبر تركيا حسب متوسط الأعمار في التعداد السكاني دولة شابة في المعيار الهرمي إذ ما تمت مقارنتها بالدول[8] الأخرى ،خاصة الاوروبية منها ،و هذا التعداد يسمح لها بأن تكون صاحبة تأثير في المنطقة الإقليمية و يعطيها عنصر توازن بهذا الاقليم الفارسي ،العربي الاوروبي .

بالإضافة إلى كل هذا ،فتركيا تتمتع بتنوع عرقي و ديني أيضا ،رغم وجود غالبية عرقية **تركية** و دينية **إسلامية** ،و تعتبر الطرق و الجماعات الإسلامية من أبرز القوى السياسية و الاجتماعية الفاعلة و المؤثرة في عملية صنع القرار التركي على الرغم من حظرها و عدم السماح لها من تكوين الاحزاب ،تحديدا تلك الاحزاب التي تعارض الاصلاحات الهادفة إلى

---

[7] - أحمد النعيمي ، **المرجع نفسه** ،ص 254 .

[8] - طارق زياد الشرطي ، **المرجع نفسه** ، ص 69-70 .

الحفاظ على علمانية الدولة ،لتشهد بعد ذلك تغييرا و صعودا لهذه الأحزاب منذ بداية السبعينيات كحزب **الرفاه** و آخرها الصعود اللافت للنظر في الألفية الثانية لحزب **العدالة و التنمية** الذي يتبنى بخطابه التوجه العلماني أيضا _على الأقل بالشكل العلني_ رغم أنه يمثل الإسلام المعتدل كما يسميه البعض ،والذي له الفضل في الحضور التركي إقليميا و دوليا ،كما أن العنصر الديني هام جدا للشعب التركي ،و يعتبر الدين الإسلامي (السني) الأكبر من حيث نسبته الإجمالية لسكان تركيا ،فيشكل ما نسبته **أربعة أخماس** الدولة وما تبقى هم شيعة و أقليات أخرى .[9]

المطلب الثالث : المميزات الاقتصادية

خلال الفترة الممتدة من **2002** إلى **2008** مر الاقتصاد التركي بعمليات تحول كبيرة و هامة محققا عدة طفرات في جوانبه المختلفة ،ليصبح الميدان الاقتصادي أبرز معالم الإنجاز التركي في ظل حكم **العدالة و التنمية** ،فقد كان من نتيجة هذه التحولات أن زاد الدخل القومي من **300** مليار دولار إلى **750** مليار ،وحقق الاقتصاد نموا بلغ متوسطه السنوي **6.8 %** كما ارتفع الدخل السنوي للفرد التركي من **3300** دولار إلى **10000** دولار فضلا عن الانخفاض المستمر في معدلات[10] التضخم و زيادة مضطردة في حجم الاستثمارات حتى احتلت تركيا المرتبة **السادسة عشرة** في ترتيب أكبر الاقتصاديات على المستوى العالمي و المرتبة **السادسة** على المستوى الاوروبي ،لتضيق بذلك الفجوة لأول مرة بين معدلات التنمية التركية و مثيلاتها الاوروبية

فتركيا بدأت بسلسلة من الاصلاحات في اتجاه اقتصاد السوق سنة **1999** وفق رؤية صندوق النقد الدولي ،و برعاية منه ،لكن هذه الاصلاحات انتهت بأزمة اقتصادية عميقة و خطيرة سنة **2001** كان من نتائجها ان انخفض معدل النمو و زادت معدلات التضخم و ارتفع مقدار العجز في خزينة الدولة إلى درجة لا يمكن التحكم بها مع ارتفاع سعر الفائدة و عدم استطاعة القطاعات في الدولة أن تتحمل هذه التغييرات وفي خضم هذه الأزمة ،و تحديدا عام **2002** سقطت حكومة **بولند أجاويد** و فاز حزب العدالة و التنمية و شكل الحكومة لأول مرة في تاريخ الحياة السياسية التركية المعاصرة منفردا لتبدأ أنقرة و منذ ذلك

---

[9] - طارق زياد الشرطي ، **المرجع نفسه** .

[10] - علي حسين باكير و آخرون ، **تركيا بين تحديات الداخل و رهانات الخارج** ، بيروت : الدار العربية للعلوم ، 2009 ، ص 04 .

التاريخ في تغيير عدد من الافتراضات و المبادئ الأساسية التي وصفها صندوق النقد الدولي كعلاج للاقتصاد التركي و ليأخذ المؤشر البياني للاقتصاد التركي طريقه نحو الصعود ،فيرتفع حجم الصادرات من **33** مليار دولار إلى **130** مليارا في نهاية **2008** ،كما ارتفع حجم استثمارات القطاع الحكومي بنسبة **100%** أما القطاع الخاص فارتفع حجم الاستثمار فيه بنسبة **300%**[11]

و مع العلم أن أهم ساحات التوتر التي شهدها مجال العلاقات الدولية بعد انتهاء الحرب الباردة هي الساحات الجيو_سياسية و الساحات الاقتصادية السياسية و أصبحت الخيارات الاقتصادية السياسية التي توجه العلاقات الاقتصادية للدولة عنصرا هاما من عناصر استراتيجيتها و هذا هو حال القوى الكبرى التي تعد طرفا في المنافسة الاقتصادية السياسية على المستوى الدولي .[12]

فالاقتصاد التركي يتسم بكل سمات الاقتصاد الاقليمي و يعتبر من أكثر الاقتصاديات العالمية حيوية...و حسب الاحصاءات الجديدة غير التي تم ذكرها سابقا ،فالدخل القومي لتركيا يقدر بحوالي **401** بليون دولار و يساهم في التجارة العالمية بما يقدر بـ **66** مليار دولار...و مع السياسة الجديدة التي تنتهجها تركيا على الصعيدين الداخلي و الخارجي ،فإن الارقام في تركيا تتحدث عن تقلص أرقام البطالة بشكل كبير ،و زيادة في الناتج القومي ،و الصادرات التركية المبنية على صناعات تركية ذات جودة عالية أصبحت تنافس في السوق العالمية بجدارة إلى جانب الصين ، البرازيل و روسيا و الهند و المكسيك و الارجنتين و اندونيسيا و تايلاند و باكستان ، و بهذا يحتل المرتبة **السادسة** كأحد أكبر اقتصاد في الاتحاد الاوروبي ،فقد بلغ الدخل القومي **240** مليار دولار عام **2003** ،أما فيما يتعلق بالتجارة الخارجية فقد تخطى حجمها لأول مرة حاجز **100** مليار دولار في عام **2008** بحوالي **800** مليار دولار ، و يتوقع خبراء الاقتصاد بأن نصيب الفرد من الدخل القومي في تركيا سيرتفع بحلول عام **2013** إلى **18834** دولارا طبقا لتعادل القوة الشرائية ،و نصيب الفرد الواحد من الدخل القومي في الوقت الراهن **10** آلاف و **67** دولار وسيصل إلى **11318** دولار وفي عام **2011** قد بلغ **17468** دولارا و في العام **2012** وصل إلى

---

[11] - علي حسين باكير و آخرون ،**المرجع نفسه**.

[12] - أحمد داود أوغلو ، **العمق الاستراتيجي** ، ط2 ، قطر : الدار العربية للعلوم ناشرون 2011 ، ص 43 .

18092 و يشار إلى أن نصيب الفرد من الدخل القومي قد ارتفع بنسبة **102.8%** في الفترة الممتدة ما بين **2001** و **2011**، في حين يرى خبراء اقتصاديون أن هذه النسبة سترتفع في عام **2013** إلى **118.6%** كما زادت صادراتها من **30** مليار دولار خلال خمس سنوات كما تشير إلى ذلك[13] تقارير البنك الدولي وقد بلغت قيمة الصادرات التركية **97.7** بليون دولار خلال عام **2009** مع العلم أن صادرات الصناعة تشكل **81.4%** من مجموع الصادرات التركية و تباع نصف هذه الصادرات في السوق الاوروبية ،و أصبحت المنتجات التركية تنافس مثيلاتها في بعض البلدان الاوروبية كما تجاوزت تركيا المشكلات الاقتصادية التي كانت تواجهها في السابق مثل العجز و التضخم و ازدادت الاستثمارات الأجنبية الواردة إليها و لأول مرة تضيق الفجوة بين معدلات التنمية التركية و معدلات التنمية الاوروبية .[14]

المطلب الرابع : المميزات العسكرية

إن القوة العسكرية هي إحدى المؤشرات الأساسية للقوة الكامنة للدولة في زمن السلم ، و من أهم المظاهر التي تعكس القوة الحقيقية للدولة زمن الحرب ،إن القدرة العسكرية لبلد ما كمقياس يستطيع التكيف مع الاوضاع المتغيرة ، تتحدد بالقرارات الاقتصادية و الدبلوماسية و السياسية وما ينتج عن هذه القرارات من توجهات وتطبيقات و تؤثر المقاييس الامنية للدولة إلى حد كبير على كيفية استخدام مصادرها الاقتصادية و نقلها وتحديد اتجاه سير علاقاتها الدبلوماسية السياسية .

ويعتبر الجيش التركي من أقوى الجيوش حجما و كفاءة اذ يحتل المرتبة الثانية بعد جيش الولايات المتحدة الامريكية في حلف الشمال الاطلسي ، و تقدر ضخامة القوة العددية للقوات المسلحة التركية بحوالي **1206700** جندي منهم **639** ألف من القوات العاملة و **387** من الاحتياطي و **180** ألف من القوات شبه العسكرية (درك و حرس وطني) .[15]

فبعد أن حسمت تركيا توجهها السياسي نحو الغرب ، عمدت إلى تطوير قدراتها العسكرية و تحديث معداتها القتالية ، لكي تكون في مستوى القدرات العسكرية التي تتمتع بها قوات بعض دول الناتو ، و يتأتى هذا المسعى التركي من عدة دوافع تتعلق بانشغالاتها

---

[13] - إيمان دني ، **الدور الاقليمي لتركيا** ، الاسكندرية : مكتبة الوفاء القانونية ، 2014 ، ص 83-86 .

[14] - إيمان دني ، **المرجع نفسه** .

[15] - **المرجع نفسه** ، ص 80-82 .

الأمنية التي فرضها القرب الجغرافي من الاتحاد السوفياتي سابقا و رغبتها في أن تكون في مستوى المسؤولية كحارس للجناح الجنوبي **للناتو** ، بالإضافة إلى تقوية موقفها اتجاه دول المنطقة : اليونان ، العراق و سوريا ... إلخ ، كما لا يمكن التغاضي عن ضرورة في تحقيق هذا الطموح .

في عام **1998** ، أعلنت تركيا برنامجا للتحديث بقيمة **160** مليار دولار أمريكي على مدى **20** سنة في مشاريع مختلفة ، بما في ذلك الدبابات و الطائرات المقاتلة و طائرات هليكوبتر و غواصات و سفن حربية و بنادق هجومية ، فتركيا تحتل المستوى الثالث كمساهم في برنامج "**سترايك فايتر**" وقد حافظت تركيا على قواتها في البعثات الخاصة **بحفظ السلام** في الصومال و يوغسلافيا السابقة وتقديم الدعم لقوات التحالف في حرب الخليج الأولى ، و تحتفظ تركيا بـ **36000** جندي في شمال قبرص لدعم وجودها و التي وافقت عليها الحكومة المحلية بحكم الأمر الواقع ولكن تعتبرها جمهورية قبرص و المجتمع الدولي قوة احتلال غير شرعية ، و كانت تركيا قد أرسلت قوات في أفغانستان كجزء من قوة **حفظ السلام** مع قوات الولايات المتحدة الامريكية و الامم المتحدة ،و في عام **2006** ،نشر البرلمان التركي قوة لحفظ السلام من سفن دورية تابعة للبحرية و القوات البرية نحو **700** سفينة كجزء من قوة موسعة للأمم المتحدة المؤقتة في لبنان في أعقاب حرب لبنان **2006** .

بالإضافة إلى المشاركة التركية في الحرب على العراق إثر الغزو الأمريكي سنة **2003** ، وكان القرار التركي ذو دوافع استراتيجية تتعلق بموقع تركيا في المنطقة و مستقبلها كدولة موحدة و سعيها لكسب الدعم الاوروبي و الامريكي و ارتباط هذه المسألة بمحاولات تركيا الحصول على العضوية في الاتحاد الاوروبي . و انطلاقا من الموقع الذي تحتله تركيا في التفكير الغربي بوصفها إحدى ركائز مشاريعها الاستراتيجية في أكثر من منطقة في العالم سعى الغرب إلى تطوير القدرة العسكرية التركية و المشاركة في تخطيط مشاريعها الدفاعية و الاستراتيجية ، إذ تعد تركيا ثالث أكبر المتلقين للمساعدات العسكرية الامريكية وهي أيضا خامس زبون للسلاح الامريكي بعد كل من السعودية ، مصر تايوان و اليابان .

وبالنسبة لتركيا ، وبدافع الالتحاق بالنادي الاوروبي دارت عجلة الاصلاحات التي تضمنت تعديلات دستورية و قانونية استهدفت تقليص دور الجيش في الحياة السياسية

لمصلحة الحكم المدني الديمقراطي...غير أن عام **2002** شكل نقطة فاصلة في مسيرة هذا التوجه بصعود حزب **العدالة و التنمية** إلى سدة الحكم في البلاد و هيمنته على السلطتين التنفيذية و التشريعية و غالبية البلديات ، فلقد عمد الحزب إلى تصحيح مسار التجربة الديمقراطية التركية مستغلا حلم الاتراك في الانضمام للاتحاد الاوروبي من أجل تمرير حزمة من الاصلاحات المتمثلة في تقليص حدّة العداء للدين و الأقليات العرقية و تقليص الدور السياسي للعسكر ، و هي الاصلاحات التي ما كان من الممكن لحومة العدالة و التنمية تحويلها إلى واقع لولا مساندة الاوروبيين و الامريكيين لها تحت مظلة تأهيل تركيا لعضوية الاتحاد الاوروبي ، فبعد استقرارها في السلطة استصدرت حكومة **أردوغان** بدءا من عام **2003** حزما قانونية جديدة متوافقة مع معايير **كوبنهاغن** .[161]

- **المبحث الثاني : النظام السياسي و دور المؤسسة العسكرية في تركيا**

---

[16] - إيمان دني ، **المرجع نفسه** .

المطلب الأول :دساتير الدولة التركية

أولا : دستور 1876 القانون الأساسي

شهدت تركيا العثمانية أحداث متعددة منذ بداية **جوان 1876** لفهم التجربة الدستورية الأولى في التاريخ الاسلامي ، وعند وضع الدستور العثماني لم يكن في أوروبا دستور مدّون ، حتى روسيا القيصرية أكبر دولة منافسة للدولة العثمانية لم يكن لها دستور أو برلمان .

إن دستور عام 1876 جاء نتيجة للضغوط السياسية الدولية ، وقد وصلت هذه الضغوط إلى قمتها في المدة الواقعة بين **1876_1878** .[17]

كما أن الأفكار اللبرالية و الدستورية جاءت أيضا نتيجة المعارضة السياسية في السياسة الداخلية العثمانية ، و الحق أن المحاولات الدستورية في الدولة العثمانية ترجع إلى بدايات عام **1875** عن طريق محاولات **مدحت باشا** في إيجاد نظام برلماني يقوم على دستور مكتوب أين استطاع دعوة البرلمان إلى الانعقاد من أجل مناقشة النظام الدستوري المقترح ، حيث قدم **مدحت** مسودة الدستور التي أقنع بها **عبد الحميد الثاني** ، هذه المسودة تتألف من **140** مادة ، و بعد مناقشات طويلة مرهقة حذف منها **21** مادة لتبقى **119** مادة فقط ، و في نهاية الامر أعلن **مدحت باشا** الدستور بمرسوم ملكي من قبل السلطان **عبد الحميد الثاني** و ذلك في **23 ديسمبر 1876** ، وقد أكد هذا الدستور نقاطا سبعا وهي : **السلطان ، الوزراء ،البرلمان ، القضاء ، حقوق الأفراد ، إدارة المقاطعات و مواد متفرقة** ،

و بموجب هذا الدستور ، تم تشكيل مجلس نيابي على غرار المجالس النيابية في بعض الاوروبية مثل **فرنسا و بلجيكا** ،و قد جاء في هذا الدستور أن الاسلام هو دين الدولة ، ولكنه ضمن للناس في الوقت ذاته حرية الفكر و المعتقد ضامنا حقوق جميع الرعايا من المذاهب المختلفة ضمن إطار القانون و النظام ، وقد تم وضع قانون للانتخابات في عام **1877** ، لكن ظهرت عدة أسباب علقت به دستور **1876** ، والتي يمكن ايجازها في ما يلي :

1. وجود مناوئون للدستور داخل الدولة العثمانية .
2. المادة **113** من الدستور أكدت خدمة الصدر الأعظم للسلطان و قد أدى ذلك إلى وقوع خلافات بين الصدر الأعظم و السلطان .

---

[17] - **مؤسسات نظام الحكم في تركيا** ، بقلم مركز سورية للبحوث و الدراسات ، نشر بتاريخ 2014.09.01 على 14:36.

3. كانت هناك اتجاهات في داخل الحكومة العثمانية ضد **"حكمت باشا"** .

4. ومن بين ما أسهم في تعليق دستور **1876** نجد الثورة التي نشبت في البوسنة و التي قادت إلى الحرب مع الصرب و مونتنيغرو و خلع سلطانين في هذه الحقبة في آن واحد .

لكن **"عبد الحميد "** أعلن في الصحف أن السبب في حل الدستور لعام **1867** و عزل **"مدحت باشا"** يرجع إلى أن الأخير حاول قلب نظام الحكم في الدولة ، و إقامة حكومة جمهورية يقوم هو على رأسها ،كما اتهمه بالخيانة و سياسة التقرب من الانجليز و بيع البلاد لهم .[18]

ثانيا : دستوري 1921 و 1924 :

بعد أن تم انتخاب **"مصطفى كمال أتاتورك"** رئيسا للجمهورية ، عمل جاهدا على إصدار دستور جديد ، يعزز فيه مكانة المجلس الوطني الكبير و على هذا الأساس استمرت المناقشات حول هذا الموضوع حتى **30 جانفي 1921** ، و كان هناك تردد من قبل أعضاء المجلس الوطني حول تبني هذا الدستور و يعود السبب في ذلك أنهم يخشون على مصير الخليفة في اسطنبول و قد اتفق في نهاية الأمر على إصدار بيان حريصين في ذلك التأكيد على قيام المجلس و حكومته لا يغير بمركز السلطان و الخليفة ، وفي اجتماع آخر استطاع المجلس الوطني التركي اصدار **10** مواد أساسية و قد عدت هذه المواد بمثابة تعديل الدساتير **1876** و **1980** و استطاع **أتاتورك** أن يصدر الدستور المقترح الذي تضمن **24** مادة في **20** جانفي **1921** و قد أكد هذا الدستور النقاط التالية :

1. حقوق السيادة ترجع للأمة بدون قيد أو شرط .

2. مجلس الأمة يمارس السلطات التشريعية و التنفيذية لمدة عامين من تاريخ انتخابه كما يجتمع في **1 نوفمبر** من كل سنة .

---

[18] -أحمد نوري النعيمي ، **النظام السياسي في تركيا** ، الاردن : دار زهران للنشر و التوزيع، 2011 ،ص 34 35 46 48.

3. أن الرئيس الذي يختار المجلس تمتد رئاسته طيلة دورة انتخابه و هو الرئيس الطبيعي لهذه الهيئة ، و بمناسبة إعلان الجمهورية أجريت تعديلات على دستور **1921** .[19]

ومن خلال هذا الدستور أيضا تم إلغاء السلطنة و تثبيت الخلافة لكن **"مصطفى كمال أتاتورك"** لم يكتف بدستور **1921** إذ شرع العمل بدستور جديد **1924** مشكلا من خلاله لجنة دستورية تتكون من **11** عضو والتي قامت بدراسة مسودة الدستور ، و لوحظ من خلال هذه المسودة أن الدستور **1924** كان متأثرا بروح القوانين الدستورية للجمهورية الفرنسية الثالثة في عام **1875** و الدستور البولندي لعام **1921** .

إن المادتين _**الرابعة** التي جاء فيها أن المجلس الوطني التركي الكبير يمثل الأمة وهو الذي يمارس وحده الحكم و السلطنة باسمها ، و **الخامسة** التي تنص على أن السلطة التشريعية و التنفيذية تتمثل و تجتمع في مجلس الأمة التركي_ لدستور عام **1924** تعدان مقدمة للنصوص الدستورية المتعلقة بالسلطة القضائية و الحريات المدنية مما يجعل هذا الدستور امتدادا و مكملا لدستور **1921** ، كما يتضح مما تقدم أن دستور عام **1924** ركز من الناحية النظرية على السلطة التشريعية أما من الناحية العملية فقد لوحظ أن السلطة التنفيذية تجاوزت صلاحياتها الدستورية و أنها بموجب المادة **08** و المادة **45** تعد سلطة مستقلة .[20]

ثالثا : حزب الشعب الجمهوري و دستور 1937 :

توجت الانتصارات التي حققها الاتراك بزعامة **"مصطفى كمال أتاتورك"** في حرب التحرير الوطنية _التي خاضها الشعب التركي خلال السنوات الخمس التي أعقبت الحرب العالمية الأولى ضد القوات البريطانية و الفرنسية و الايطالية و اليونانية_ بإعلان الجمهورية التركية في **29 نوفمبر 1923** و انتخاب **"أتاتورك"** أول رئيس لها و تشكيل أول مجلس حكومي جمهوري برئاسة **"عصمت باشا "** .[21]و بعد تحول تركيا إلى جمهورية عام **1923** أحدث **"أتاتورك"** انقلابا حقيقيا ، حيث أخذت البلاد تسير على نظام الحزب الواحد هو **حزب الشعب الجمهوري** فبعد إلغاء الخلافة **1924** ، و فصل الدين عن الدولة أوقف العمل

---

[19] - أحمد نوري النعيمي ، **النظام السياسي التركي** ، عمان : دار الجنان للنشر و التوزيع ، 2015 ، ص 149 .

[20] - أحمد نوري النعيمي ، **المرجع نفسه** ، ص 163 .

[21] - سعاد حسن جواد ،**تركيا في سنوات الحرب العالمية الثانية** ، عمان : دار دجلة ، 2009 ،ص 15 .

بالشريعة الاسلامية و أغلق المدارس و المحاكم الدينية عام **1924** و استبدلها بتلك الشبيهة بالقانون **المدني السويسري** ، و القانون **الجنائي الايطالي** ، و القانون **التجاري الالماني** كما بدّلت أحكام الإرث الإسلامي و حرّم تعدد الزوجات ، و أبيح زواج المسلم بغير المسلمة ، و زواج الرجل من أخته في الرضاعة ، كما أغلقت الأضرحة ، و منع ارتداء الطربوش ، و استبدلت الحروف العربية بلاتينية . و بعد كل هذه التغييرات التي أراد بها **"أتاتورك"** أن تكون تركيا آلة حزبية تخضع لإشرافه و تصبح الحكم الفعلي لتركيا ، و من ثم أخذ على عاتقه تنظيم الحزب الجديد **حزب الشعب الجمهوري** و أدرك النواب حينها خطورة الحزب الواحد ، فأرسلوا إليه وفدا يطلب منه التنحي عن رئاسة الحزب بحجة أن رئيس الدولة يجب أن يكون مترفعا عن الأحزاب .

وقد أضفى **"أتاتورك"** على التغريب الذي حدث في الدولة العثمانية خصوصية **الانقلابية** على كل ما هو قديم شرقي إسلامي نحو كل ما هو غربي لا ديني علماني ، و تتلخص ايديولوجية **"أتاتورك"** في تحديث و بناء الدولة في **ستة مبادئ** من المادة **الثانية** لدستور عام **1937** و هي : الجمهورية ، القومية ، الانقلابية و الدولاتية و العلمانية و الشعبية .[22] و برزت مقاومة داخل المجلس و داخل تركيا من أجل هذه القرارات خاصة في مناطق الأناضول الشرقية و هنا منع **"أتاتورك"** إقامة الأحزاب ما عدا حزب **الشعب الجمهوري** كما تم عام **1928** إلغاء الاسلام هو دين الدولة من الدستور ، و قبل وفاته بسنة واحدة أي **1937** أدخل مبادئ ترتكز عليها تركيا الحديثة و هي : الجمهورية ، الاصلاح و العلمانية و الشعبوية ، و توفي **"أتاتورك"** عام **1938** و تولى **"عصمت إينونو"** رئيسا لتركيا بعد موافقة كل أعضاء المجلس الوطني ، حيث أن هذا الأخير في المرحلة الاولى من توليه الحكم لم يختلف في سياسته عن **"أتاتورك"** ، ما عدا إدخال التعددية الحزبية أين تم تشكيل حزب معارض عام **1945** ، و كان مؤيدا للانقلابات الأتاتوركية و العلمانية التي جاء بها **"أتاتورك"** ، بقيت الأحادية الحزبية في تركيا بقيادة حزب **الشعب الجمهوري** حتى عام **1950** ، أين فاز الحزب **الديمقراطي** في ثاني انتخابات برلمانية في تركيا لكن هذا الحزب

---

[22] - محمد نور الدين ، **تركيا الحائرة** ،بيروت : مركز الدراسات الاستراتيجية ،1998 ،ص 19 .

واجه انتقادات من طرف المعارضة حيث وصفوه بالحزب العلماني المعادي للإسلام و القريب من الروح الغربية أكثر من الروح الإسلامية .[23]

المطلب الثاني : المؤسسات الدستورية

لقد وضع دستور **1924** تشكيلات النظام الدستوري و السياسي و جرى عليه تعديلات **1937** ، ووضع دستور جديد عام **1961** ، و الآخر سنة **1982** و قد أخذ دستور **1982** بالنظام البرلماني كنظام حكم للدولة ، و بموجبه يتحدد تكوين سلطات الدولة على النحو التالي :

- ✓ **الجمعية الوطنية (البرلمان) :**

و هي السلطة التشريعية عدد أعضائها **550** عضو ينتخبون كل خمس سنوات باقتراع نسبي ، و يحق للنائب أن يترشح أكثر من مرة ، و تنعقد الانتخابات قبل موعدها في غضون ثلاثة أشهر إذا شغر **5%** من مقاعد البرلمان أو فشل في تشكيل حكومة في غضون **45** يوما فيدعو رئيس الجمهورية بالتشاور مع رئيس البرلمان لانتخابات مبكرة .

- ✓ **رئاسة الجمهورية :**

ينتخب رئيس الجمهورية كل سبع سنوات بأغلبية الثلثين من الجمعية الوطنية (البرلمان) و من بين أعضائها ، وإن لم يكن من بين أعضائها ، فأن يكون مؤهلا لأن يكون من أعضائها ، و يشترط أن يكون عمره فوق **40** سنة و حاصلا على شهادة جامعية و ينبغي أن يقدم اقتراح ترشيحه **خمس** أعضاء البرلمان و لا يترشح أكثر من مرة واحدة ، و إذا فاز و كان حزبيا ، فعليه أن يقطع صلته بحزبه ، و أن يوقف عضويته بالبرلمان ، و أعطاه الدستور حق دعوة الجمعية الوطنية للاجتماع إذا دعت الحاجة ، وكذلك له أن يدعو الحكومة للاجتماع و أن يرأس جلستها .

- ✓ **رئاسة الوزراء :**

---

[23] - أحمد السعيد سليمان ،**التيارات القومية و الدينية في تركيا** ، القاهرة : دار المعرفة ، ص 42 .

يعين رئيس الوزراء من قبل رئيس الجمهورية ومن بين الفائزين في الانتخابات التشريعية ، و يختار رئيس الحكومة حكومته بالتشاور مع رئيس الجمهورية و بتصويت الجمعية الوطنية على أعضائها .

- ✓ **المحكمة الدستورية :**

المحكمة الدستورية هي أعلى محكمة تبت في الحياة السياسية ، فهي تحل الأحزاب ، و تقصيهم من الحكومات بعد تقديم الشكاوي عليهم ، و تعتبر أحكامها نهائية و ملزمة لا رجعة فيها .[24]

- ✓ **مجلس الأمن القومي :**

يتألف المجلس من رئيس الأركان و القادة الأربعة وهم كالآتي : **الجيش** ، **البحرية** ، **الجوية** و **قائد الجندرما** إلى جانب رئيس الوزراء ، و وزير الدفاع و وزير الداخلية و وزير الخارجية ، و ينعقد المجلس برئاسة رئيس الجمهورية ، و قراراته لها الأولوية عند مجلس الوزراء لأنها قرارات أمنية و عسكرية .[25]

المطلب الثالث :دور المؤسسة العسكرية في إحداث الانقلابات في تركيـــا

تعتبر تركيا جسرا بين الشرق و الغرب فهي تربط قارة **آسيا بأوروبا** جغرافيا كما تربطها خطوط مواصلات مع دول البلقان و القوقاز و هي جزء من منطقة الشرق الأوسط ، و تعد جمهورية تركيا الحديثة التي قامت على أنقاض الامبراطورية العثمانية عام **1923** و امتداد لحركة الاتحاد و الترقي التي تأسست سنة **1889** إذ انضم إليها **"مصطفى كمال أتاتورك"** المدعى **أبو الاتراك** عام **1906** حيث لعب العسكر دورا رئيسيا في إدارة شؤون البلاد و حماية الحركة العلمانية .

كما اكتسبت تركيا بسبب أهميتها **الجيو_بوليتيكية** أهمية سياسية و لعل أبرز المنعطفات السياسية بعد تأسيس الجمهورية التركية عام **1923** هي الانقلابات العسكرية المتكررة كما هو الحال في الأعوام **1960** ، **1971** ، **1980** حيث مثلت تدخلات المؤسسة العسكرية في الحياة السياسية في تركيا نموذجا خاصا من جوانب عديدة تتلخص في تاريخ الثقافة

---

[24] - محمد زاهد جول ،**التجربة النهضوية التركية** ،بيروت : مركز نماء للبحوث و الدراسات ،2013 ، ص37.

[25] - محمد زاهد غول ،**المرجع نفسه** ،ص 38.

العسكرية المتأصلة في الشخصية التركية الممتدة عبر حقب تاريخية متوالية منذ عهد الانكشارية و صولا إلى عهد الجمهورية .[26]

- ✓ **انقلاب 27 ماي 1960 :**

شهدت تركيا صبيحة يوم **27 ماي 1960** أول انقلاب عسكري في تاريخها المعاصر ، وكانت هناك العديد من الاسباب و الدوافع التي أدت إلى حدوث هذا الانقلاب و التي تراكمت عبر المدة الماضية و في المجالات كافة ، و حسب رأي بعض الكتاب فإن جذور الحركة التي أدت إلى قيام الانقلاب في تركيا ترجع إلى عام **1946** عندما حاول ضباط الجيش إقناع **فخري بلن** أن يترأس كتلة تأخذ على عاتقها الإطاحة بنظام الحكم بسبب تفاقم الوضع الاقتصادي بشكل بدا معه عجز النظام الحاكم عن تحقيق الاستقرار السياسي و الاقتصادي ، مما أدى إلى عجز الميزان التجاري و ميزان المدفوعات و ارتفاع الأسعار بشكل كان يقلق النخب السياسية و العسكرية على حد ســـواء .[27]

- ✓ **انقلاب 12 مارس 1971 :** منذ اوساط الستينات من القرن الماضي، اصبحت المؤسسة العسكرية في تركيا ترى ان هناك خطرين يتربصان بتركيا هما : الشيوعية والفوضى، وفي عام 1967 قام الجنرال باشعار الجيش بوجوب استعدادهم للاتخاذ الاجراءات اللازمة ضد العناصر التي تهدد امن البلاد ، ومن ابرز اسباب هذا الإنقلاب والظواهر في السنوات الاخيرة من عقد الستينات في القرن الماضي شدة المعارضة التي اظهرها الشباب الأتراك ، ففي ماي 1962 طالب عدد من طلبة الجامعات الحكومية بحل المشكلات الحالية وإصلاح نظام التعليم العالي وإصلاح ملكية الاراضي وكذلك من بين الأسباب هو زيارة الأسطول السادس الأمريكي للأراضي التركية ضف إلى ذلك تولي حزب العدالة السلطة أثر فوزه في إنتخابات اكتوبر 1969 قد "ديميريل" برنامج حكومته للمجلس الوطني التركي الكبير ، الذي اغفل فيه حل المشكلات الإقتصادية والإجتماعية التي تعاني

---

[26] - زيد أسامة أحمد الرحماني ،**دور المؤسسة العسكرية في الحياة السياسية في تركيا أثناء فترة حكم حزب العدالة** ، قدمت هذه الرسالة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم السياسية (2012 2013) جامعة الشرق الأوسط ، ص 31.

[27] - منهل الهام عبد ال عقراوي ،**العلاقات التركية الايرانية** ، الأردن :دار غيداء للنشر و التوزيع، 2015، ص 65 67 68.

منها البلاد مما اثار إستياء الأحزاب السياسية المعارضة التي بدأت بتوجيه الإتهامات إلى حكومة "ديميريل" .

- ✓ **انقلاب 12 سبتمبر 1980:** شهدت تركيا ازمة إقتصادية حادة طيلة فترة السبعينات من القرن العشرين ، وعانت مشكلات اقتصادية و اجتماعية نتيجة لنفقات الأزمة القبرصية ، وارتفاع أسعار النفط ، والاعتماد على الاستيراد ، وازدادت الديون التركية مما سبب اعباء كبيرة لذوي الدخل المحدود من العاملين في الوظائف المدنية والقوات المسلحة حيث وصلت مستويات التدخل عام 1976 إلى 20 % وفي عام 1977 إلى 40% ثم 60% عام 1978 ، وانخفض الاحتياطي النقدي عام 1977 ووصل معدل زيادة التضخم عام 1980 إلى 137% ، ازدياد حدة البطالة ، ومن الأسباب الأخرى التي ادت إلى حدوث إنقلاب 1980 تفشي ظاهرة العنف السياسي فضلا عن تعدد القوى والحركات السياسية المحلية.[28]

مما سبق نلاحظ ان الجيش انتزع السلطة منذ عام 1960 ثلاث مرات سواء كان مباشرة أو بشكل غير مباشر بعد الانقلاب الحكومي الذي حدث في 27 ماي 19760 ومؤامرة قيادة الجيش في 21 مارس 1971 وبعد الانقلاب العسكري في 12 سبتمبر 1980 وقد كان الجيش بعد كل انقلاب ينحى غلى تطبيق ما يسمى بالمرحلة الانتقالية التي كان يسعى فيها إلى توطيد النظام في البلاد . [29]

---

[28] - منهل الهام عبد ال عقراوي ،**المرجع نفسه، ص 115 و 195** .

[29] - زيد أسامة أحمد الرحماني ،**المرجع نفسه.**

➢ المبحث الثالث : حزب العدالة و التنمية

المطلب الأول : ظروف نشأة حزب العدالة و التنمية

هناك رواية رسمية حول نشأة حزب **العدالة و التنمية** حيث يقول **"بشار ياقيش"** نائب رئيس الحزب للشؤون الخارجية ، و هو عضو مؤسس للحزب و لم يسبق له ممارسة أي نشاط حزبي ، في حديث خاص لكاتب هذه السطور :" الفهم الأعمق لصعودنا في الحياة السياسية التركية يستلزم النظر في كيفية تشكيل الحزب... فلقد كان معظم مؤسسي الحزب أعضاء في حزب **الرفاه** بزعامة **"نجم الدين أربكان"** و قد حاولوا كإصلاحيين _ من **"عبد الله غول"** و **"بولنت أرنج"** و **"رجب طيب أردوغان"** _ تغيير أسلوب سياسات **"أربكان"** وبدءوا رفضهم لممارساته ، خاصة بناء كل موقف على أساس ديني و نحن في بلد علماني و مثل هذه الممارسات غير مقبولة ..." ، و بعد حظره في **1998** أعاد حزب **الرفــاه** تنظيم نفسه سريعا تحت اسم حزب **الفضيلة** ، لكن هذا الأخير تعرض للحظر بدوره في عام **2001** ، و أثار الحظر الجديد انشقاقا في صفوف الحركة الاسلامية ، بين حزب **السعادة** الذي يضم مجموعة محافظة و متمسكة بالتوجهات و الشعارات القديمة و التي نجد فيها **"نجم الدين أربكان"** ومن جهة أخرى حزب **العدالة و التنمية** الذي يمثل التيار المسمى تجديديا .[30]

و نجد أيضا **"رجائي كوتان"** الذي ترأس الحزب المحظور في الجناح الاول حيث قام بتقديم طلب الى وزارة في **20 جويلية 2001** بتشكيل الحزب الذي ظم **46** برلمانيا،اما الجناح الثاني الذي ادى الى ايجاد حزب **العدالة والتنمية** الذي تكون عمليا قبل انتخاب العام

---

[30] - ميشيل نوفل ،**عودة إلى الشرق : الاتجاهات الجديدة للسياسة التركية** ، لبنان : الدار العربية للعلوم و الناشرون،2015 ، ص 291.

2002 على شكل تحالف بين شرائح التيار الاسلامي الحركي التركي وتشكيلاته المتنوعة والمتلاحقة والمحظورة ومجموعات وشرائح من احزاب الوسط التركي، التي كانت هي الاخرى تمر بمراحل من التغيرات والتحولات والانشقاقات بالاتجاهات .

الإرث الحركي الاسلامي الذي انتهت امتداداته الكثيرة الى بنية حزب **العدالة و التنمية** ، يعود بعضه الى حركة الرؤيا القومية التي تأسست في ستينيات القرن الماضي على يد **"أربكان"** من قبل مجموعات اسلامية ردا على الانقلاب العسكري لعام **1960**،ثم تطورت تلك الحركات لتصبح حزب **النظام الوطني** لعام **1970**،ثم **حزب السلامة** عام **1972**،متحولة إلى **حزب الرفاه 1983**،الذي ظلت شعبيته و قوته تتعاظم إلى أن فاز بأكبر عدد من المقاعد النيابية في انتخابات سنة **1995** ، و شكل بالتالي حكومة ائتلافية برئاسة **"أربكان"** نفسه ، لكن حكومته ترجمت رؤيته الخاصة و رفعت شعار **التوجه شرقا** و طرحت فكرة السوق الإسلامية .[31]

ثم تم تشكيل حزب العدالة و التنمية من قبل النواب المنشقين عن حزب **الفضيلة** الإسلامي الذي تم حله بقرار صدر من محكمة الدستور التركية في **22 جوان 2001** و كانوا يمثلون جناح المجددين في حزب الفضيلة .

- تاريخ التشكيل : **14 أوت 2001** .
- رئيس الحزب : **رجب طيب أردوغان** .
- عدد أعضائه في البرلمان : **55** .

أنتخب **"رجب طيب أردوغان"** عمدة اسطنبول سابقا و أحد البارزين في الحركة السياسية الاسلامية في تركيا أول زعيم للحزب حزب **العدالة و التنمية** هو الحزب الثالث و التسعون بعد المائة ضمن الأحزاب السياسية التي دخلت الحياة السياسية التركية .[32]

إن اختيار **"أردوغان"**" لتأسيس حزب **العدالة و التنمية** جاء لاعتبارات كونه شخصا مقبولا لدى الاوساط السياسية و الاجتماعية في تركيا لما حققه من رصيد شعبي من خلال

---

[31] - أحمد نوري النعيمي ، **المرجع نفسه** ،ط 2015 ، ص 291 .

[32] - ممدوح عبد المنعم ، **تركيا و البحث عن الذات** ، ص 20 21.

الانجازات التي قدمها لولاية اسطنبول عندما كان رئيسا لبلديتها من **1994_1999** فضلا عن تمتعه بمواصفات رجل الدعوة و الداعية في الفكر الاسلامي .

حصل حزب **العدالة و التنمية** في الانتخابات البرلمانية في **03 نوفمبر 2002** على **363** قعدا نيابيا في الجمعية الوطنية التركية الكبرى و في مقابل ذلك حصل حزب **الشعب الجمهوري** على 178 مقعدا ... و لما تمكن حزب **العدالة و التنمية** من تشكيل الحكومة التركية بشكل منفرد و دون الحاجة إلى الائتلاف الحكومي وصفت هذه الانتخابات لسنة **2002** بالحدث التاريخي كون هذا الحزب منبثق من حزب الفضيلة ذي المرجعية الاسلامية.

وبعد النجاحات التي حققها حزب العدالة و التنمية اعاد تعريف هويته الفكرية و السياسية بما ينسجم مع واقع الدولة التركية الداخلية وعلاقاتها الخارجية ، فهو لا يعرف باسمه حزبا إسلاميا ، بل يبتعد عن كل ما يفهم منه ان للحزب برنامجا اسلاميا معترفا بالعلمانية او بالنظام العلماني كشرط مسبق اساسي للديمقراطية و الحرية و عرف العلمانية على انها " حيادية الدولة تجاه اي شكل من اشكال المعتقد الديني و القناعة الفلسفية "

و قد تبنى مؤسسوه ما اطلق عليه تسمية " الديمقراطية المحافظة " وهي نظام سياسي واجتماعي توفيقي ، تنسجم فيه الحداثة مع التراث من جانب ، والقيم الانسانية مع العقلانية من جانب آخر ، فهذا النظام السياسي للحزب لا يقبل الجديد ولا يرفض القديم ويحترم الاخر ويؤمن بخصوصية الذات ، ويرفض الخطاب السياسي القائم على الثنائيات التي تفرض رؤية سياسية أو عرقية أو إيديولوجية أو دينية واحدة تلغي ما سواها .[33]

وقد أعلن **"رجب طيب اردوغان"** ولادة هذا الحزب وهو الحزب الاسلامي الثاني ، و رمزه **"اللمبة الصفراء"** حيث دافع عنه **"اردوغان"** وقال أن هذا الحزب هو دعوة الى مجتمع نظيف ، سيضيء كل ما حوله ويكشف ابطال نظام النهب في تركيا .[34]

المطلب الثاني: مبادئ حزب العدالة و التنمية

كانت الرؤية للسياسة الخارجية التركية ، تقوم على أنها جزء من المحور الغربي ،مع بعض التعديلات المحدودة في الزمان والمكان ، لكن مع وصول حزب **العدالة** إلى السلطة

---

[33] - محمد نور الدين ،**حزب العدالة و التنمية** ،المستقبل العربي ، 2003 ، ص 102.

[34] - محمد نور الدين ، **تركيا الصيغة و الدور** ،بيروت : رياض الريس للكتب و النشر ، 2008 ، ص 21 22.

عام **2002** و استلامه مهام إدارة الدولة ، شكل موضوع السياسة الخارجية و العمل على تطويرها واحدة من أهم أهدافه ، إذ شهدت تركيا تحولات في ديناميات سياسيتها الخارجية ، في اتجاهات الناخبين و الرأي العام و الطبقة السياسية و مواقفهم اتجاه ما يتعلق بسياسة تركيا الاقليمية و الدولية .[35]

كما جاء شعار المؤتمر التأسيسي للحزب تحت عنوان (العمل من أجل كل تركيا و استقطاب مختلف شرائح المجتمع) ، و استهل الحزب نشاطه انطلاقا من **ضريح أتاتورك** في إشارة إلى القبول بالعلمانية أساسا لنظام الحكم ، حيث اعتبر أحد أفراد الهيئة المؤسسة للحزب في مؤتمر صحفي أن حزب **العدالة و التنمية** جاء ليملأ الفراغ السياسي القائم في الحياة السياسية التركية بعد أن فقد الشعب ثقته بالأحزاب الممثلة في البرلمان ، و لذلك فهو يمثل كافة الاتجاهات اللبرالية ، و يتضمن جميع قطاعات الشعب ، و بذلك عدد أردوغان الذي انتخب بالإجماع رئيسا للحزب ، المبادئ التي سيدافع عنها حزب العدالة والتنمية في الآتي :

- مبدأ الجمهورية المركزية الموحدة المتضامنة المستندة إلى المبادئ الديمقراطية العلمانية و دولة الحقوق الاجتماعية .
- مبدأ تحقيق تكافؤ الفرص للجميع و إقامة علاقات حسنة مع دول العالم كافة و القيام بأعمال الخصخصة لصالح البلاد .
- مبدأ عدالة الضرائب و تخفيضها و توزيعها بشكل ينسجم مع البنية الاجتماعية للبلاد .
- مبدأ التأكيد على رفض الحزب لجميع أشكال التعذيب و الارهاب و الإذلال .

---

[35] - حيدر جاسم محمد محمود ،**واقع السياسة الخارجية التركية حيال الاتحاد الاوروبي و مستقبلها**،قدمت هذه الرسالة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم السياسية ،قسم العلوم السياسية ، جامعة الشرق الاوسط، 2013_2014 ، ص 29 .

- أما العلمانية ففسرها رئيس الحزب بأنها تكمن في حياد الدولة تجاه المعتقدات و هي بهذه الصورة ضمان للديمقراطية .

- وأكد **"أردوغان"** على ضرورة إعداد دستور جديد و تغيير قانوني للأحزاب السياسية والانتخابات بشكل ينسجم مع متطلبات العصر.[36]

و أيضا فالسياسة الخارجية التركية لحزب العدالة و التنمية تقوم على مفهوم العمق الاستراتيجي و السياسة المتعددة الأبعاد ، فحسب **"أحمد داود أوغلو"** أنه يجب على تركيا تسوية مشاكلها مع جيرانها و أن تطور لنفسها عمقا استراتيجيا في جميع علاقاتها من خلال استخدام القوة الناعمة ، فتركيا تعمل في نفس الوقت من أجل الانضمام إلى الاتحاد الاوروبي من جهة و من جهة أخرى تحافظ على صلاتها بالولايات المتحدة الأمريكية و حلف الشمال الأطلسي و من جهة أخرى تعمل على التقرب إلى دول الشرق الأوسط و تجري محادثات مع الأطراف الفاعلة الحكومية و غير الحكومية و حل النزاعات الاقليمية بما في ذلك قضية قبرص و أرمينيا .

المطلب الثالث : أهداف حزب العدالة و التنمية

كما أوضح **"أحمد داود أوغلو"** على أن أهم أهداف السياسة الخارجية لتركيا في ظل حزب العدالة و التنمية تتمثل في النقاط التالية :

- أن تركيا تسعى جاهدة لخفض المشكلات مع دول الجوار ، المباشر لتركيا (أي مع اليونان و سوريا و إيران و قبرص أرمينيا و غيرها ..)

- تفعيل دورها و توسيعه و ذلك من خلال الاهتمام بمناطق الأزمات خارج دوائر الجوار المباشر لتركيا .

- تعزيز علاقات تركيا مع شركائها العالميين على نحو أكثر توازنا (الاتحاد الاوروبي ، الولايات المتحدة الأمريكية و روسيا ...)

---

[36] - سعد عبد العزيز مسلط ،**المشروع السياسي لحزب العدالة و التنمية في تركيا** ،مركز الدراسات الاقليمية ، ص 6_7.

- التأكيد على تعزيز مكانة تركيا كفاعل عالمي مؤثر يمتلك مصادر متعددة للقوة الرخوة .[37]

خـــلاصة :

لقد ساهمت العوامل الداخلية التركية في التأثير بشكل كبير في السياسة الخارجية منذ نشأة الجمهورية و حتى اليوم . فهذه العوامل عديدة و متنوعة فهي تلك العوامل و المؤثرات ذات المنبع الداخلي ، داخل حدود الدولة بمفهومها المادي و المعنوي من مقومات مثل الموقع الجغرافي و أهميته الاستراتيجية و السكان و الديمغرافية و طبيعة النظام السياسي التركي و الأحزاب السياسية خاصة حزب العدالة و التنمية و ما جاء به من تغييرات في السياستين الداخلية و الخارجية لتركيا ، فكل هذه المؤهلات و المقومات تستغلها تركيا كورقة رابحة من أجل تحقيق هدف سياستها الخارجية المتمثل في ولوج العالم الغربي عن طريق التكامل و الاندماج في الاتحاد الاوروبي .

---

[37] - فاروق بدران ،**موجز التجربة التركية المعاصرة** ،الأردن : دار فرقان للنشر و التوزيع ، ط 3، 2014 ، ص 39.

الفصل الثاني

تركـــــيا و الاتحـــــــــــــاد الاوروبي

المبحث الأول : مراحل قيام الاتحاد الاوروبي

المبحث الثاني : طلب تركيا الانضمام إلى الاتحاد الاوروبي

المبحث الثالث : مساعي حزب العدالة و التنمية نحو الاصلاحات

تمهيد :

من ينظر إلى أوروبا اليوم تنسجم أمامه الصورة بكل جلاء و وضوح في إطارها المحدد جغرافيا بأنها أوروبا الأمم و الشعوب المتعددة ، أوروبا اللغات و اللهجات المتباينة و أوروبا الأديان و الطوائف أوروبا القوميات ، و العروق الإثنية ، أوروبا التواريخ و العادات و التقاليد المختلفة المتناقضة ، أوروبا الدول الكبيرة و الإمارات الصغيرة بحدودها الجغرافية و أنظمتها السياسية و أشكال حكمها و خياراتها الإقليمية و الدولية و توجهاتها الاقتصادية بين الاشتراكية و الليبرالية بين اليمين المحافظ و اليسار المعتدل و من أرضها اندلعت أكبر حربين عالميتين و عانت شعوبها ويلات الدمار و الفوضى و الاضطرابات السياسية و الازمات الاقتصادية ، إذن هذه ملامح أوروبا التي سنقوم دراسة تكاملها و اندماجها ، الاتحاد الاوروبي الذي تسعى تركيا جاهدة منذ زمن طويل أن تحصل على عضوية داخله بطريقة أو أخرى هذا الهدف هو هدف السياسة الخارجية التركية رغم تغيير الحكومات و الرؤساء و تعاقبهم على سدة الحكم في تركيا .

المبحث الأول : مراحل قيام الاتحاد الاوروبي

الاتحاد الاوربي هو جمعية دولية للدول الاوروبية يضم **28** دولة و آخرهم كانت **كرواتيا** التي انضمت في **01 جويلية 2013** ، تأسس بناءا على اتفاقية معروفة باسم معاهدة **ماستريخت** الموقعة عام **1992** ، و لكن العديد من أفكاره موجودة منذ خمسينيات القرن الماضي ، ومن أهم مبادئ الاتحاد نقل صلاحيات الدول القومية إلى المؤسسات الدولية الاوروبية ، و الاتحاد الاوروبي هو فاعل دولي له سمات فريدة و يشكل نظاما سياسيا و قانونيا يختلف عن كل أشكال النظم السياسية و القانونية المعروفة عن الفاعلين الدوليين ، و يمكن اعتبار الفترة الواقعة ما بين **1952_1969** فترة النشأة و البناء بالنسبة للوحدة الاوروبية ، رغم معرفة هذه التجربة في انطلاقتها الاولى بعض الصعوبات التي برز تأثيرها على مسار البناء الوحدوي ، فالمجموعة الاوروبية أنشئت لتسهيل عملية توحيد أوروبا لأن عملية الوحدة في الدول الديمقراطية لا تتم دفعة واحدة باتخاذ قرار واحد ، بل تتم تدريجيا بتحقيق انجازات واضحة من شأنها أن توحد بين دول القارة تضامنا حقيقيا .

المطلب الأول : تأسيس الجماعة الأوربية للفحم والصلب (C.E.C.A)[38]

بدأ الانشغال بتوسيع الفضاء الأوربي من كيانات وطنية تحكمها تنظيمات الدولة الوطنية إلى كيان وحدوي جامع تذوب في طياته تدريجيا جميع مظاهر النزاعات القومية المتمسكة بالسيادة الوطنية في مطلع الخمسينيات من القرن العشرين ، مع نيل الحقل الصناعي والطاقوي لدى الدول الغربية أولوية عن المجالات الإنتاجية الأخرى ، ذلك أن المتطلبات الأوربية بعد نهاية الحرب العالمية الثانية أضحت تقتضي تقوية النسيج الصناعي والطاقوي كأسس منيعة لبناء الجماعة الأوروبية ، فقد ولدت فكرة تأسيس أول جماعة أوربية للصلب والفحم في **09 ماي 1950** بمقتضى التصريح الذي تقدم به السيد"**روبر شومان**" الذي أعده بكل عناية ، وتتمثل الأسس التعاونية التي أقام عليها وزير خارجية فرنسا صرح هذا التنظيم في منح الهيئة العليا المشتركة لإدارة الفحم والصلب عدة صلاحيات تقريرية ملزمة في مواجهة الدول الاعضاء ، تجعل الهيئة العليا تضطلع بالمهام التالية:

- تطوير وتحديث إنتاج الفحم والصلب.
- الرفع من جودة المعدنين.

---

[38]- عبد العزيز صدوق و آخرون ،**بناء الاتحاد الاوروبي : النشأة ، التاريخ و المؤسسات** ،الرباط : كلية الحقوق ،2014.

- تزويد فرنسا وألمانيا بمادتي الفحم والصلب بشروط متساوية.
- إحداث نظام مشترك لتصدير الفحم والصلب نحو أسواق الدول غير الأعضاء.
- المساواة بين عمالة الوحدتين الإنتاجيتين بخصوص ظروف العمل والإنتاج.[39]

المطلب الثاني: جماعة السوق الأوربية المشتركة

بعد تشكيل الجماعة الاوربية للفحم والصلب في **أفريل 1951** من طرف 06 دول هي: ألمانيا الغربية ، إيطاليا ، بلجيكا وفرنسا ولوكسمبورغ وهولندا ، واصلت هذه الجماعة نشاطها من أجل وضع النواة للإتحاد الأوربي من خلال التوقيع على "**اتفاقية السوق الأوربية المشتركة** " ، وذلك على إثر توقيع معاهدة **روما** في **25 مارس 1957** وقد وقع عليها دول الجماعة الأوربية للفحم والصلب الستة بهدف إيجاد شكل من أشكال التعاون الإقتصادي بين عدد من الدول الأوربية وقد اتفق على أن يكون المقر الرئيسي للجماعة الاقتصادية الأوربية (الإتحاد الأوربي)في العاصمة البلجيكية "بروكسل"،وفي الفتية الممتدة من **1973** حتى عام **1995** أصبح عدد الدول المنظمة والمكونة للسوق الأوربي المشتركة 15 دولة أوربية وهي كالآتي:

- في عام **1973** انضمت كل من ايرلندا ، الدنمارك و بريطانيا .
- و في عام **1981** انضمت اليونان .
- عام **1986** انضمت كل من اسبانيا و البرتغال .
- و في عام 1995 انضمت السويد ، فنلندا و النمسا .

المطلب الثالث : الوحدة الاوروبية

اعلن عن إقامة الوحدة الاوروبية بين الدول الأعضاء (15) في السوق الاوروبية المشتركة و ذلك عند توقيع معاهدة **ماستريخت** في **07 فيفري 1992** و التي قامت على

---

[39] - أنس المرزوقي ، **مراحل الاتحاد الأوروبي** ، تاريخ الاطلاع :12.02.2015 على الساعة 21:34
.WWW .alhewar.org/debat/show.art

ثلاث دعامات و هي : الدعامة الاندماجية ، و دعامة السياسة الخارجية و الأمن المشترك و دعامة الأمن الداخلي و يشمل الإطار العام للوحدة الاوروبية على الآتي :

الوحدة الاقتصادية : أين اتفق على إقامة السوق الاوروبية المشتركة الموحدة اعتبارا من **1993** . وقد سبق ذلك اقامة نظام نقدي أوروبي موحد (الوحدة النقدية) و أعقبه إصدار و البدء بالعملة الاوروبية الموحدة **اليورو** في **12** دولة و ذلك في عام **2002** .

الوحدة السياسية : تركزت الوحدة السياسية في اقرار هيكل موحد للوحدة السياسية الاوروبية ، مع منح البرلمان الاوروبي المزيد من السلطات فيما يتعلق بالسياسة الخارجية الاوروبية .[1][40]

و يمكن حصر المعاهدات التأسيسية للاتحاد الاوروبي في :

- الجماعة الاوروبية للفحم و الصلب و التي وقعت في **أفريل 1951** .
- الجماعة الاقتصادية الاوروبية و التي وقعت في **25 مارس 1957** .
- لجنة الطاقة الذرية الاوروبية و التي وقعت أيضا في **25 مارس 1957** .

و دمجت الأجهزة التنفيذية للمعاهدات الثلاثة في بنية مؤسسية واحدة عرفت باسم الجماعة الاوروبية .

المطلب الرابع : أجهزة الاتحاد الرئيسية

في الاتحاد الاوروبي ستة أجهزة مهمة :المجلس الاوروبي ، و البرلمان الأوروبي ، و مجلس الاتحاد ، و المفوضية و ديوان المحاسبة و محكمة العدل .

- **المجلس الاوروبي :** و هو مكون من رؤساء الدول و الحكومات ، و من رئيس المفوضية الاوروبية الذي يساعده وزراء الخارجية ، و المجلس يجتمع مرتين في السنة على الأقل ، و يحدد الاتحاد التوجهات السياسية العامة .
- **البرلمان الاوروبي :** و هو مكون منذ العام **1979** من نواب منتخبين بالاقتراع العام لمدة خمس سنوات و في **جوان 1999** جرت الانتخابات في الدول الخمس عشرة ، لأول

---

[40] – أنس المرزوقي ، **المرجع نفسه** .

مرة ، و كان عدد الناخبين **279** مليونا... ومع أن البرلمان الاوروبي يطالب بعدم الجمع بين النيابة الوطنية و النيابة الاوروبية ، فإن هناك أربع دول فقط تطبق ذلك .قرارات البرلمان الاوروبي تدخل في الاطار القانوني الذي تحدده المعاهدات المنشئة للمجموعات[41]

- الاوروبية كما أضافت معاهدة **ماستريخت** إلى البرلمان اختصاصات جديدة (الموافقة على تسمية أعضاء المفوضية ، و الموافقة على كل المعاهدات الدولية المهمة) و يجتمع المجلس لمدة أسبوع في كل شهر في مدينة **سترابورج** الفرنسية ، و جلساته علنية ، و تنشر مناقشاته و قراراته بتسع لغات أوروبية .

- **مجلس الاتحاد** : و هو مكون من وزراء من الدول الأعضاء ، و يؤمن اشتراك الحكومات في مسيرة القرارات التي تتخذها المجموعة ، و يعتبر الحارس لمصالح الدول الأعضاء . و له حق المبادرة و الاختصاص التشريعي ، و يمارس سلطة رقابة على المفوضية . و هو الذي يحدد سياسة المجموعة . و تساعده أمانة عامة . و التصويت فيه يجري على أساس الأكثرية .

- **المفوضية الاوروبية** : تعتبر المفوضية الاوروبية إحدى المؤسسات الرئيسية في عملية صنع القرار الأوروبي...و عند اندماج الجماعات الاوروبية السابقة الذكر ، أعيدت صياغة أهداف و وظائف المفوضية بما يتناسب مع ما مرت به حركة التكامل الاوروبي من تحولات فهي تمارس دور يشبه إلى حد كبير دور الحكومة في النظم السياسية الداخلية ، و مع ذلك ، و نظرا لاختلاف طبيعة النظام السياسي للاتحاد الاوروبي ، فإن الدور الذي تلعبه المفوضية لا يقتصر على الدور التنفيذي التقليدي الذي تلعبه الحكومات في النظم السياسية الداخلية ، إذ تمارس المفوضية في الاتحاد الاوروبي وظائف و صلاحيات ذات أبعاد متعددة مثل : **التشريع** من خلال إعداد كافة المقترحات اللازمة للمحافظة على قوة الدفع في حركة التكامل الاوروبي ، كذلك نجد صلاحية **التنفيذ** حيث تقوم بتنفيذ ما يشرع من قوانين أو

---

[41] - محمد المجذوب ، **التنظيم الدولي** ، ط9 ، بيروت ، لبنان: منشورات الحلبي الحقوقية ، 2007 ، ص 559-560 .

يصدر من قرارات لأنها تعتبر أحد الاجنحة الرئيسية للسلطة التنفيذية في الاتحاد ، زد على ذلك وظيفة المتابعة و الرقابة و التمثيل حيث تتحدث باسم الاتحاد و تقود المفاوضات الاقتصادية و التجارية الدولية .

- **محكمة العدل الاوروبية :** هي الجهاز القضائي للاتحاد الاوروبي وهي تلعب دورا بالغ الأهمية في عملية التكامل و الاندماج الاوروبي ، وتلعب المحكمة دورا مهما في توضيح طبيعة و نطاق القوانين و القواعد الاوروبية الواجبة التطبيق فهي تفصل في المنازعات بين الدول الأعضاء أو بين مؤسسات الاتحاد أو بين الأفراد و الشركات .... ويقع مقرها في **لوكسمبورغ** و تتكون من قاض عن كل دولة ، ويساعدها المحامين العموميين .

- **محكمة المراجعين (ديوان المحاسبة) :** هي الجهة المسؤولة عن فحص ميزانية و حسابات الاتحاد الاوروبي بكل تفاصيلها ، و قد أنشئ هذا الديوان طبقا لمعاهدة خاصة ابرمت عام **1975** و عدد موظفيها لسنة **1998** بلغ إلى **412** موظفا .[42]

المبحث الثاني : طلب تركيا الانضمام إلى الاتحاد الاوروبي

المطلب الأول : بدايات الانضمام إلى الاتحاد الاوروبي

---

[42] – حسن نافعة ،**الاتحاد الاوروبي و الدروس المستفادة عربيا** ، بيروت :مركز دراسات الوحدة العربية، 2004،ص 200-219.

بعد إلغاء الخلافة الإسلامية و قيام دولة علمانية في تركيا ، ومن ثم القضاء على كافة المظاهر التي تربط تركيا بماضيها الإسلامي و تقويها مع الاندماج للغرب ، عملت الحكومات التركية المتعاقبة على بناء المؤسسات الإدارية و السياسية و الاجتماعية و الثقافية المستوحاة من المجتمع الغربي ، و التزمت بالأحلاف و المعاهدات العسكرية مع الغرب ، حيث انضمت إلى الحلف الأطلسي عام **1952** و الى حلف بغداد **1955** وكانت من أوائل الدول التي اعترفت باسرائيل عام **1949** ، ثم تقدمت بطلب العضوية الى السوق الاوروبية المشتركة في **جوان 1959** لأول مرة[43]، ومرت العلاقات التركية الاوروبية بخصوص المفاوضات بالمحطات التالية :

1. **بروتوكول أنقرة** الذي تم توقيعه عام 1963 للشراكة الاقتصادية مع أوروبا ، تزامنت مع معانات تركيا بالانقلابات العسكرية واستئثار الجيش بالسلطة ويؤهل هذا النوع من الاتفاقات الدولة الطرف فيه للحصول على العضوية المستقبلية في الاتحاد ،أي أنه مرحلة تستهدف مساعدة الدولة التي تقدمت بطلب العضوية لتكييف اقتصادها مع اقتصاديات دول الاتحاد الاوروبي .

2. **العضوية في الاتحاد الجمركي** الذي وقعته تركيا والاتحاد الاوروبي في 6 مارس 1995 وقد أنجز مجلس الشراكة الاوروبية التركية الاتفاق على انضمام تركيا الى الاتحاد الجمركي ، وتم قبول تركيا في ديسمبر 1996 . وتوقيع هذا الاتفاق يعني بلوغ مستوى أعلى من العلاقات.

3. **قمة هلسنكي** 10، 12 ديسمبر 1999 وهي بداية مرحلة الأوربة في تركيا مع منحها وضع العضو المرشح للانضمام الى الاتحاد .

---

[43] - محمد عبد العاطي التلولي ،**السياسة الخارجية التركية تجاه سوريا 2002-2008** ،رسالة ماجستير، جامعة الأزهر: غزة، ص 79.

4. **قمة نيس** 4 ، 6 ديسمبر 2000 أين أشارت معظم تقارير المفوضية الاوروبية منذ ديسمبر 1989 حتى الاعلان الذي صدر عن قمة نيس الى دوافع ثقافية وسياسية تحول دون انضمام تركيا الى دول الاتحاد الاوروبي .

5. **تقرير بروكسل** أين أصدرت اللجنة الاوروبية تقريرا في 6 أكتوبر 2004 في بروكسل أشادت فيه بالتقدم التركي الهائل في عملية الاصلاح السياسي ، والتزامها بمعايير كوبنهاغن و في 16 و 17 ديسمبر 2004 اتخذت هذه القمة قرارا تاريخيا لبدء مفاوضات العضوية مع تركيا في 3 أكتوبر 2005 .

6. **اجتماع لوكسمبورغ** في 3 أكتوبر 2005 وقد وضع وثيقة اطار المفاوضات وتتضمن 35 فصل يتناول مناحي الحياة دون استثناء ، على صعيد الادارة وحرية حركة السلع والخدمات المالية و الطاقة والسياسة الخارجية والمحاكم والأغذية والإحصاء والثقافة والتعليم والصناعة وصيد الأسماك والجمارك والسياسة الاقليمية والمرأة وغيرها...دون تحديد مدة زمنية لانتهاء المفاوضات ، وقد تم فتح عشرة فصول آخرها فصلان حول قانون الشركات و قانون الملكية الفكرية في **16 جوان 2008** في قمة **لوكسمبورغ** .

7. و في خلاصة التفاوض بين الطرفين بين العام **2006** و **2012** تم فتح 14 فصلا من أصل 35 للتفاوض عليهم ، إلا أن تركيا لم تنجح و تنته إلا من فصل واحد متعلق بالأبحاث العلمية فيما بقي 18 فصل آخر مغلقين بسبب الفيتو[44] ، الأمر الذي يعني أن مسار التفاوض بين الطرفين يلاقي الكثير من العراقيل ، و القول أن تركيا ستدخل قريبا إلى الاتحاد الاوروبي يبدو أقرب إلى الحلم منه إلى الحقيقة .[45]

_ و في اطار مسار المفاوضات ، و منذ تقديم تركيا لطلب الانضمام إلى الاتحاد الاوروبي ، كانت في كل مرة تحدث تطورات تقوم تركيا باستغلالها لصالحها ، كما هو

---

[44] - حسين طلال مقلد ،**تركيا و الاتحاد الاوروبي بين الشراكة و العضوية**، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية ،المجلد 26-العدد-1-2010، ص338.

[45] - جو حمورة ،**من الحكم إلى السجن إلى الحرية** ، المفكرة القانونية ، 04 جوان 2015 . تمت زيارة الموقع 9.1.2016

الحال لما قامت باستغلال قضية اللاجئين السوريين و فتح التفاوض حول الفصل 17 ، حيث أنه ومع نهاية العام **2012** بدا أن مسار انضمام تركيا إلى الاتحاد الاوروبي في أزمة كبيرة ، فحتى نهاية العام **2015** ، لم تشهد هذه القضية أي تقدم يذكر ، ما عدا البيانات الصادرة هنا و هناك فيما تلاشى الحماس التركي حول مسألة الانضمام في مرحلة الازمة الاقتصادية التي عصفت بأوروبا بالسنوات القليلة الماضية ، و انغماس تركيا أكثر في قضايا الشرق خاصة مع نشوب الحرب السورية و تدفق مئات الآلاف اللاجئين السوريين إلى أوروبا ، لذلك أمسكت تركيا بورقة اللاجئين السوريين في وجه دول الاتحاد ، بات التفاوض بينهما ضرورة ، بدأ الأمر مع تأكيد رئيس الحكومة التركية **أحمد داود أوغلو** في بداية عام **2015** أن **الأتراك هم جزء من أوروبا ، و أوروبا هي نحن و نحن أوروبا** ،[46] و بعد الكثير من الاجتماعات ، أعلن التوصل إلى اتفاق نهائي بين تركيا و الاتحاد الاوروبي في **30 نوفمبر 2015** ، و قضى الاتفاق إلى قيام تركيا بأخذ كل الخطوات اللازمة من أجل الحد من تدفق اللاجئين السوريين إلى اوروبا ، في مقابل ذلك التزام الاتحاد بتزويدها بالأموال لمساعدة اللاجئين القاطنين فيها ، و إلغاء تأشيرات الدخول للأتراك إلى أوروبا و كذلك إطلاق عجلة المفاوضات حول انضمامها للإتحاد ، وقد بلغ حجم المساعدات التي أسفر عنها الاتفاق حوالي **3,2** مليار دولار أمريكي .[47]

المطلب الثاني : مسار المفاوضات

تجرى مفاوضات الانضمام بين كل دولة مرشحة والمفوضية التي تمثل الاتحاد ، ويجري مسار الانضمام وفقا للمادة 49 من معاهدة ماستريخت التي جاء فيها :"تبدأ المرحلة التمهيدية بتقرير تقدمه المفوضية الأوروبية ، اذ تعلن الأخيرة ما اذا كانت الدولة المرشحة لعضوية الاتحاد تستجيب لمعايير كوبنهاغن السياسية والاقتصادية أم أن هذه المعايير كانت بعيدة المنال بالنسبة اليها ، وفي حال استجابت الدولة المذكورة لهذه المعايير تقر المفوضية بأهلية هذه الدولة للانضمام ، تعرض هذه القضية على المجلس الذي يمثل حكومات الدول الأعضاء ويتمتع بصلاحيات تقريرية . يصدر قرار عضوية الدولة الجديدة بالإجماع ، بحيث

---

[46] - AK Party, “Avrupa biziz, biz Avrupayız”, January 13, 2015 : www.akparti.org.tr/site/haberler/avrupa. لوحظ يوم 12.1.2016 على الساعة :13:33

[47] -Today’s Zaman, “Declaring ‘new beginning’, EU and Turkey seal migrant deal”, 2015 todayszaman.com 12.2.2016 لوحظ يوم .

يؤدي اعتراض ممثل دولة واحدة على الأقل الى تعطيل القرار . وفي مرحلة ثالثة يحال القرار الى البرلمان الأوروبي الذي يصوت عليه بأغلبية عدد نوابه وليس بأغلبية الأصوات ، لا يكون قرار قبول عضوية الدولة المرشحة نافذا إلا اذا صادقت عليه كل الدول الاعضاء وفقا للآليات القانونية للتصديق على المعاهدات الدولية .[48]

المطلب الثالث : شروط الانضمام

اما لشروط العضوية والصيغة الاجرائية وضعت قمة كوبنهاغن عام 1993 ما يسمى **بمعايير كوبنهاغن** السياسية ، وهي مجموعة معايير سياسية ، وأصبحت في ما بعد محددات وشروط ثابتة للعضوية ، ومن أبرز تلك المعايير :

- ✓ وجود مؤسسات ديمقراطية ، واحترام حقوق الانسان .
- ✓ تبني معايير اقتصاد السوق ، والقدرة على تحمل متطلبات المنافسة وتقلبات الأسواق الأوروبية .[49]
- ✓ القدرة على الوفاء بالتزامات العضوية ، بما في ذلك المساعدة في تحقيق أهداف الاتحاد ، أن تتوافر لديها ادارة عامة قادرة على تطبيق قوانين الاتحاد و ادارتها في الممارسة .
- ✓ احترام المكاسب الشعبية والجماعة الأوروبية التي تفصل القواعد الموضوعة أوروبا فيها .

وفضلا عن معايير كوبنهاغن ، هناك الشروط القانونية ، فحسب معاهدة ماستريخت:" كانت الوحدة الأوروبية على الدوام عملية سياسية واقتصادية مفتوحة أمام الدول الأوروبية المستعدة للتوقيع على المعاهدات التأسيسية وتقبل بتطبيق القانون الأوروبي بأكمله ". ونجد المادة 237 من معاهدة روما "يمكن لأي دولة أن تتقدم بطلب للانضمام الى المجموعة " وتضيف أحد المواد من معاهدة ماستريخت أن على الدول الأعضاء أن تكون ذات أنظمة حكم مؤسسة على مبادئ الديمقراطية.

---

[48] – لقمان عمر النعيمي، **تركيا و الاتحاد الاوروبي دراسة لمسيرة الانضمام**، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، 2007 ،ص 40.

[49] – حسين طلال مقلد ، المرجع نفسه ، ص 341-342.

واليوم تطلب أوروبا من تركيا قبول شروط العضوية التي وضعت في كوبنهاغن ، كما يجب عليها أن تقبل عشرين ألف قانون أوروبي و تطبقها في مجتمعها ، و سيكون قرار قبول تركيا قرارا بالإجماع الكامل ، وفضلا عن هذه الفصول هناك موضوعات سياسية تشكل حساسية لتركيا و هي :

- ✓ الاعتراف بقبرص اليونانية قبل ايجاد حل لمشكلة الجزيرة .
- ✓ الاعتراف بحصول ابادة أرمنية عام 1915 .
- ✓ الاعتراف بالبطريركية الارثوذكسية في اسطنبول على أنها مسكونية عالمية وليست خاصة بأرثوذكس تركيا .

بالإضافة الى ما سبق من شروط فرض الاتحاد الاوروبي على الدول المرشحة للانضمام شروطا تتعلق بالحقوق الثقافية للأقليات العرقية و الحريات الدينية و المذهبية و حقوق الانسان ، ومن هذه الشروط و المعايير المتعلقة منها بحقوق الانسان و احترام حقوق الأقليات و المذاهب هي :

- ✓ احترام حقوق الانسان من خلال :

_ إلغاء التشريعات المنافية لحقوق الانسان .

_ ضمان حرية التفكير ، و العقيدة الدينية .

_ ضمان الحق في الحياة .

_ ضمان الحق في التحرير و العبودية .

_ ضمان الحق من عدم التعرض للتعذيب أو العقوبات أو المعاملات الغير إنسانية .

- ✓ احترام حقوق الأقليات دون المعانات من أي تمييز بالشأن الآتي :

_ حق التعبير عن الهوية داخل إطار الدولة .

_ حرية المحافظة على الممارسة الثقافية .

_ حرية المحافظة لغة الأقليات .[50]

---

[50] - حسين طلال مقلد ، **المرجع نفسه** ، ص 341-342.

كانت تركيا لسنوات طويلة نموذجا لقمع الأقليات العرقية و المذهبية و انتهاك حقوق الانسان ، لكن بعد مجيء حزب العدالة والتنمية الى السلطة عام 2002 ، التزم إلى حد ما بتنفيذ تلك المعايير التي فرضها الاتحاد الأوروبي من خلال معاهدة كوبنهاغن ، وذلك سعيا لتحقيق انضمام تركيا الى الاتحاد الأوروبي .[51]

وكملخص لشروط ومعايير كوبنهاغن التي وضعها الاتحاد الأوروبي في قمة كوبنهاغن يمكن أن نقسمها إلى سياسية وأخرى اقتصادية كمايلي :

✓ **المعايير السياسية :**

- **ارساء** أسس الديمقراطية النيابية .
- بناء دولة القانون و تفكيك قواعد الاستبداد.
- احترام حقوق الانسان وإلغاء التشريعات المنافية لها .
- احترام حقوق الأقليات ومنحها حرية الممارسة الثقافية وحق التعبير عن هويتها داخل اطار الدولة .

✓ **المعايير الاقتصادية :**

- وجود نظام اقتصادي فعال يعتمد على نظام السوق .
- اصلاح النظام المصرفي والمالي ليتكيف مع النظم المعمول بها في دول الاتحاد .
- اصلاح المؤسسات و المرافق العامة بما يتفق مع المقاييس الموجودة في الاتحاد .
- بناء سوق محلية قادرة على تحمل تبعات الانفتاح على السوق الداخلي الأوروبي .

---

[51] – حيدر جاسم محمد محمود ، **المرجع نفسه** ، ص41–42.

- مكافحة الفساد و

الرشوة في جهاز الدولة .[52]

المبحث الثالث : مساعي حزب العدالة والتنمية نحو الاصلاحات

المطلب الأول : دوافع تركيا للانضمام

تريد تركيا الانضمام الى الاتحاد الأوروبي لعدة دوافع يمكن أن نجملها في ما يلي :

_ **الدافع الجغرافي و التاريخي** : إن أكثرية النخب التركية ، من سياسية وتجارية وثقافية تنظر الى العلاقات مع الاتحاد الأوروبي في سياق يتجاوز اعتبارات السياسة الخارجية ، لأنها تعتقد بأن مستقبل بلادها ومصالحها الاستراتيجية ستعتمد بصورة كبيرة على قوة هذه العلاقات و متانتها ، وبالتالي تريد الحصول على الاعتراف بأن تركيا هي دولة أوروبية . لذلك فهي اعتمدت على الجغرافية الطبيعية ، وان كانت 3% فقط من مساحتها تقع في الجزء الأوروبي ، إلا أنها اعتبرت باقي المساحة امتدادا طبيعيا لأوروبا . كما أن تركيا نفسها اعتبرت الجزء الأوروبي منها هو الأهم . أما تركيا ككل ، فهي جسر بين الشرق و الغرب ، وفي ما يتعلق بالجغرافية الثقافية ، فان **"مصطفى كمال"** ، أراد إضفاء معايير الحضارة الغربية المعاصرة على تركيا . وقد تعذّر على الأتراك تصور أوروبا دون تركيا ، وأدرجوا مشاكلهم مع الاتحاد الأوروبي ضمن المشاكل الداخلية لا الخارجية . هذا الشعور ولد قناعة لدى النخب التركية المختلفة بأن مستقبل تركيا انما يرتبط بأوروبا ، و بالتالي فلا بديل عن الانضمام الى الاتحاد الأوروبي .

_ **الدوافع السياسية** : تنقسم الدوافع السياسية التي تقف وراء رغبة تركيا في الانضمام إلى الاتحاد الاوروبي إلى قسمين : داخلية و خارجية .فالداخلية تتمثل في توافق معظم

---

[52] - حسين طلال مقلد ، المرجع نفسه ، ص 337-356.

التيارات السياسية التركية ، من علمانيين و إسلاميين و لبراليين و يمين و يسار و النخب التجارية و الثقافية و الأقليات ، على تأييد انضمام بلادهم إلى الاتحاد الاوروبي ،[53] وذلك بسبب نقمتهم على السياسة الداخلية التي يتبعها العسكر السلطة الكبيرة التي تتمتع بها المؤسسة العسكرية التركية سوف تتطلب وقتا طويلا ليتم تغييرها بنظر هؤلاء ،

لذا فإن انضمام تركيا إلى الاتحاد سوف يساعد على إجراء الاصلاحات السياسية و الاقتصادية اللازمة ، ونشر الديمقراطية و حماية حقوق الانسان ، وتقليص سلطة العسكر و سيطرته على المقاليد السياسية في تركيا ، كما سيتيح للأقليات و الحركات و الاحزاب السياسية التعبير عن الرأي و ممارسة الحياة السياسية و الثقافية بشكل أفضل . أما الدوافع السياسية الخارجية فيتمثل أبرزها في التنافس مع اليونان ، خاصة و أن هذه الأخيرة توظف وضعها كعضو في الاتحاد الاوروبي لإبقاء تركيا مفصولة عن أوروبا . كما أن الولايات المتحدة الامريكية شجعت تركيا على الانضمام إلى الاتحاد الاوروبي و ذلك من أجل ضماناتها في الحلف الغربي في مواجهة أعدائها .

_ **الدوافع الاقتصادية** : يمثل الاتحاد الاوروبي سوق التصدير الرئيسية لمجمل المنتجات الزراعية و الصناعية التركية ، كما أن التزود المستمر بالسلع الرأسمالية من الاتحاد يشكل مطلبا أساسيا لسياسة تركيا التجارية ، و تشكل أوروبا منفذا مهما للعمال الأتراك ، كما ان تركيا تهدف من انضمامها إلى الجماعة الاوروبية إن تتدفق إليها الاستثمارات الأجنبية المباشرة من الشركات الاوروبية ، فمن شأن ذلك يعوض تدني الادخار و أن يساعد على حيازة خبرات و تكنولوجيا جديدة تحتاج إليها تركيا لمتابعة التحديث المستمر لاقتصادها .

_ **الدوافع الأمنية** : شكل الهاجس الأمني السبب الرئيسي الذي دفع تركيا بعد الحرب العالمية الثانية إلى الاندماج في نظام الأمن الغربي الأوروبي الأمريكي ، عبر قبول العرض الذي وفره لها مبدأ ترومان عام 1947 ، لذلك دخلت تركيا و اندمجت بالنظام الأمني و الاقتصادي الغربي عبر مجموعة من الاحلاف ، منها : صندوق النقد الدولي ،

---

[53] - ألكسندر أبي يونس ، **العلاقات الحائرة بين تركيا و الاتحاد الاوروبي** ،ص 2-3 ، اطلع عليه يوم : 2016/02/22. على الرابط :www.mag.ta/turkye.ds-bakis.

اتفاقية الغات و حلف شمال الأطلسي . كلها اعتبرت أساسية لتطور البلاد سياسيا و اقتصاديا .

المطلب الثاني : السياسة التركية في ظل حزب العدالة و التنمية

في **18 مارس 2003** قدم **أردوغان** برنامج حكومته الذي يمثل مشروع و أهداف حزبه إلى المجلس الوطني الذي استحضر فيه جهود **أتاتورك** في بناء الدولة التركية الحديثة ، مؤكدا التزام الحزب بمبادئ **الأتاتوركية** ، و أنه حزب ديمقراطي اجتماعي محافظ ، و تضمن البرنامج شرحا وافيا لسياسة الحكومة الجديدة القائمة على وضع الحلول الناجحة لمشاكل البلاد السياسية و الاقتصادية .

و على صعيد المشروع السياسي للحزب تضمن عدة توجهات في مجال الاصلاح السياسي ، فعلى صعيد السياسة الداخلية ، فقد رفض البرنامج سياسة الاقصاء و المشاريع القائمة على التفريق بين أبناء الشعب الواحد على أساس العرق أو الجنس أو المذهب ، و أكد على ضرورة تحديث الحياة السياسية من خلال تعزيز قيم الديمقراطية و دولة القانون الذي يؤمن احترام المجتمع الدولي لتركيا ، و لتحقيق ذلك لا بد من اعتماد دستور جديد يحقق العدالة الاجتماعية و يفعل دور الشعب في صناعة القرار و استبدال القوانين المتعلقة بالأحزاب و العقوبات و القانون التجاري و قانون العمل ، أما على الصعيد الخارجي ، فقد تصدرت مسألة انضمام تركيا إلى الاتحاد الاوروبي قائمة أولويات الحكومة و سعيها الحثيث في مواصلة المباحثات الهادفة إلى دخول تركيا للاتحاد ، وفي سياق المشروع السياسي لحزب العدالة والتنمية والهادف ايضا لتحقيق برنامج الاصلاح السياسي وفق برنامج الحكومة المعلن كانت مسألة الإعداد لصياغة دستور جديد للبلاد من أولويات حكومة **اردوغان**[54] لتنفيذ مشروعه الاصلاحي الهادف الى تفويض تراث انقلاب **12 سبتمبر 1980** ودستوره الذي وضع بإرادة العسكر ، وإبعاد تدخل الجيش في الحياة السياسية[55] ،

حيث وجد حزب العدالة والتنمية ان دستور **1982** لم يعد يلبي احتياجات تركيا وتطلعاتها الداخلية والخارجية فكان لابد من إعداد دستور عصري يحظى بقبول غالبية الأتراك ويتجاوز ثغرات وسلبيات الدستور النافذ والتي كان لها الأثر الأكبر في تردي الواقع التركي .

---

[54] ـ سعد عبد العزيز مسلط، **المرجع نفسه** ، ص 16.

[55] – سعد عبد العزيز مسلط ، **المرجع نفسه** ، ص 17 .

استفاد **"اردوغان"** كثيرا من التجارب السابقة ووضع نصب عينيه الأخطاء التي وقع فيها **حزب الرفاه** لدى تسلمه السلطة عام **1996** بتجنبه الاتحاد الأوروبي ،وحاول في نفس الوقت استثمار توجهات الشارع التركي نحو اوروبا في تنفيذ برنامجه الإصلاحي بحذر وشفافية وبخطوات محسوبة متجنبا اثارة القوى العلمانية ضده وكان ذلك من خلال ما يلي:

_ اصدار قرار بتشكيل لجنة علمية من خبراء القانون الدستوري مؤلفة من ستة اكاديميين للعمل على التحضير لمشروع دستور جديد يأخذ بعين الاعتبار تركيبة المجتمع التركي وخصائصه واحتياجاته وتطلعاته ،وبعد اسابيع من العمل المتواصل قدمت اللجنة مسودة دستورها في **400** صفحة متضمنا **190** مادة إلى قيادة حزب العدالة والتنمية لدراسته وتمحيصه.

_ استئناف حكومة حزب العدالة والتنمية المشروع الإصلاحي الذي كانت حكومة **"أجاويد"** السابقة قد بدأته من خلال تقديم لائحة تضم العديد من الإصلاحات إلى المجلس الوطني التركي الكبير عرفت لدى المتتبعين للشأن التركي **الرزمة السادسة** بـــــ : **معايير كوبنهاغن** ، والتي تهدف إلى التوفيق بين بنية تركيا السياسية مع نية الاتحاد الأوربي وذلك بتاريخ **26 جوان 2003** إذ نصت هذه الرزمة عن العديد من المحاور أهمها:

- في مجال تعزيز القيم الديمقراطية و الشفافية و دولة القانون و حقوق الانسان نصت على إلغاء عقوبة الاعدام و تغيير أنظمة السجون و حماية السجناء من التعذيب و إلغاء محاكم أمن الدولة و المحاكم الاستثنائية و منع محاكمة المدنيين في المحاكم العسكرية و إلغاء جرائم الرأي و جريمة الزنا ، و تعديل قانون الجمعيات الأهلية و إبطال المواد القانونية التي تحظر انتقاد الدولة و الاعتراف بأولوية القوانين و الاعراف الدولية على حساب القوانين الوطنية في مجال حقوق الانسان و فضلا عن استقلال القضاء .

- المشروع الخاص بقانون التعليم العالي و القاضي بتحقيق القيود المفروضة على طلاب المعاهد الدينية ، المعروفة بمعاهد إمام و خطيب ، و السماح لهم بالالتحاق بالجامعات .

- تحسين مستوى حياة الأكراد و توسيع سقف الحريات لهم ، و السماح لهم بتعليم لغتهم و فتح بعض المدارس الكردية و تخصيص نصف ساعة للبرامج الكردية **TRT** و اطلاق سراح البرلمانية **ليلى زاتا** وثلاثة من رفقائها .

- المشروع الخاص بمجلس الأمن القومي و القوات المسلحة و الذي نص على :

_ تقليص صلاحيات المجلس و الغاء سلطاته التنفيذية اللاديمقراطية
_ اعادة هيكلة علاقات المجلس مع السلطات المدنية .
_ تقليص الوجود العسكري داخل المجلس و الاقتصار على رئيس أركان الجيش[56]
_ تحويل المجلس الى هيئة استشارية تجتمع مرة كل شهرين و اسناد أمانتها لرئيس الوزراء المنتخب .
_ اخضاع ميزانية المؤسسة العسكرية للرقابة البرلمانية .[57]

المطلب الثالث : موقف الحزب من الانضمام

و في حسابات الربح و الخسارة فحسب حزب العدالة و التنمية يعتبر أن التقدم إلى الطريق الاوروبي يحقق أكثر من هدف للحزب منها مايلي :

1. يمضي قدما في هدم أسس **الدولة المتجذرة** التي استباحت الحريات و حقوق الانسان و ضربت الديمقراطية . و بالتالي فإن تركيا تعيد تأسيس نفسها مرة ثانية بعد التأسيس الأول عام 1923.

2. يتيح حريات أكبر على كل الأصعدة تحول دون الاستهداف المنظم للحالة الاسلامية و التي كانت عرضة للاقتلاع بعد 28 فيفري 1997.

3. يتيح لتركيا ، كعضو في الاتحاد الاوروبي ، أدوارا إقليمية و دولية ، و هو تطلع مزمن لدى الأوساط الإسلامية بدءا من عثمانية **"طورغوت أوزال"** وصولا إلى **تركيا الكبرى**

---

[56] -محمد نور الدين ،**الدمقراطية التركية أمام امتحان جديد** ، قطر: صحيفة الشرق ،22.06.2003.

[57] – محمد نور الدين ، **المرجع نفسه** .منشورة على : www.alsharq.com.

التي تحدث عنها **"رجب طيب أردوغان"** عشية بدء مفاوضات العضوية و يذكر بكلام لـ **"عبد الله غول"** إن تركيا لا يمكن أن تنحبس داخل الأناضول .

4. إن تركيا جزء من الاتحاد الاوروبي ، ضمانة لبقائها موحدة تجاه النزعة الانفصالية للأكراد الذين سيحققون عبر المعايير الاوروبية ما لن يحصلوا عليه حتى في ظل دولة مستقلة لهم .

5. إن تركيا بالانضمام إلى الاتحاد الاوروبي ، تنأى عن المشكلات المزمنة التي تنخر جسم العالم الاسلامي مثل الاستبداد ، و السياسة العنصرية ضد الأقليات العرقية و المذهبية ، و غياب القانون ، و ترنح العدالة ، و انعدام التكافؤ في الفرص ، و الخلل في توزيع الثروة.[58]

مما سبق يتضح أن حزب العدالة والتنمية من خلال طرحه للمشروع السياسي الذي يدور ضمن دائرة الاصلاح السياسي أن يحقق نوع من التوازن السياسي في استقطاب الاتجاهات المختلفة في تركيا من خلال الأخذ بعين الاعتبار ضرورة تطبيق الأهداف الاستراتيجية و التي تسع للعمل على اخراج تركيا من مأزق الائتلاف و الاختناقات و الاحتقانات الحزبية التي أصبحت ظاهرة شبه مستديمة .

خـــــــلاصة :

مما سبق يلاحظ على الأتراك أنهم بدؤوا الإقتداء بالاتحاد الأوروبي الذي مر بعدة مراحل من أجل الوصول إلى ما هو عليه اليوم ، كأقوى و أبرز فاعل في النسق الدولي ، لذلك ، فقد كانت أول اقتباسات الأتراك موجهة إلى النواحي العسكرية ، ثم أعقبتها محاولات مجارات الأوروبيين على بقية الأصعدة لذلك –و كما رأينا – فمحاولات الأتراك ولوج الحاد الاوروبي كان عن طريق مجموعة من المحاولات المتعاقبة و لا تزال إلى يومنا هذا ، فقد بدأت من عند **"مصطفى كمال "** الذي كان قد أقدم على خطوات أخرى ، عبر اقتباس العديد من القوانين الأوروبية ، بل و فرض الزي الأوروبي ، وفصل الدين عن السياسة ، و ذلك عبر

---

[58] - محمد نور الدين ،**المرجع نفسه** ، ص 198.

الأخذ بالمنهج العلماني على طريقته الخاصة ، وغير ذلك من التغييرات التي تقربه من أوروبا إلى أن جاءت حكومة **"طيب رجب"** لتسعى في إيجاد سبل و ثغرات توصلها إلى تحقيق أحلامها و أحلام الأتراك كافة وذلك عن طريق إحداث جملة من الاصلاحات القانونية وغيرها من أجل إرضاء الإتحاد الأوروبي لمنحها العضوية الكاملة في الاتحاد الاوروبي .

قائمة المصادر والمراجع

قـــــــائمة المصـــــــــــــادر و المـــــــــراجع

أ/ الكتب :

1- أحمد السعيد سليمان ، **التيارات القومية و الدينية في تركيا** ،القاهرة : دار المعرفة ، دون سنة النشر .

2- أحمد النعيمي ، **الساسة الخارجية التركية بعد الحرب العالمية الثانية** ،بغداد : دار الحرية للطباعة ، 1975 .

3- أحمد النعيمي ، **العلاقات التركية-الروسية** ،عمان : دار زهران للنشر و التوزيع ، 2001.

4- أحمد النعيمي ،**النظام السياسي في تركيا** ، الأردن : دار زهران للنشر و التوزيع ، 2011 .

5- أحمد النعيمي ، **النظام السياسي التركي** ، عمان : دار الجنان للنشر و التوزيع ، 2015 .

6- أحمد داود أغلو ، **العمق الاستراتيجي** ، قطر ، الدوحة : مركز الجزيرة للدراسات ، 2010 .

7- أحمد داود أغلو ، **العمق الاستراتيجي** ،ط 2 ،قطر :الدار العربية للعلوم ناشرون ، 2011 .

8- إيمان دني ، **الدور الاقليمي لتركيا في منطقة الشرق الاوسط بعد الحرب الباردة** ، الاسكندرية : مكتبة الوفاء القانونية ، 2014 .

9- باكير و آخرون ، **تركيا بين تحديات الداخل و رهانات الخارج** ،بيروت : الدار العربية للعلوم ناشرون ، 2001.

10-جو حمورة ،**من الحكم إلى السجن إلى الحرية** ، المفكرة القانونية ،4جوان 2015 .

11-زيد أسامة أحمد الرحماني ، **دور المؤسسة العسكرية في الحياة السياسية في تركيا أثناء فترة حكم حزب العدالة و التنمية** ،مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية ، جامعة الشرق الأوسط ، 2013.

12-حامد محمود عيسى ، **القضية الكردية في تركيا** ، القاهرة : مكتبة مدبولي ، 2002 .

13-حداد شفيعة ، **توجهات السياسة الخارجية التركية بعد الحرب الباردة** ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير ، جامعة الحاج لخضر ، باتنة :كلية الحقوق ، قسم العلوم السياسية ، 2003 .

14-حسن نافعة ، **الاتحاد الاوروبي و الدروس المستفادة عربيا** ، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، 2004 .

15-حيدر جاسم محمد محمود ،**واقع السياسة الخارجية التركية حيال الاتحاد الاوروبي و مستقبلها** ،مذكرة لنيل شهادة الماجستير ، جامعة الشرق الاوسط ، 2014 .

16-حسين طلال مقلد ، **تركيا و الاتحاد الاوروبي بين الشراكة و العضوية** ، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية و القانونية ، المجلد 26 ، العدد-1-، 2010 .

17-صالح لافي المعايضة ، **تركيا الماضي و الحاضر و الدور القادم** ، مركز الرأي للدراسات ،2008.

18-طارق زياد الشرطي ،**السياسة الخارجية التركية تجاه القضية الفلسطينية (عثمانيون جدد أم علمانية مؤمنة)** ،عمان : مؤسسة الوراق للنشر و التوزيع، 2013 .

19-خالد أبو الحسن و آخرون ، **التحول التركي تجاه المنطقة العربية** ،الاردن : مركز دراسات الشرق الاوسط ، 2012 .

20-خورشيد دلي حسين ، **تركيا و قضايا السياسة الخارجية** ، من منشورات إتحاد الكتاب العرب ، 1999.

21-عبد العزيز صدوق و آخرون ، **بناء الاتحاد الاوروبي : النشأة ، التاريخ و المؤسسات** ، الرباط : كلية الحقوق ، 2014 .

22- علي حسين باكير و آخرون ، **تركيا بين تحديات الداخل و رهانات الخارج** ، بيروت : الدار العربية للعلوم ، 2009 .

23-فاروق بدران ، **موجز التجربة التركية المعاصرة** ، ط3 ، الأردن : دار فرقان للنشر و التوزيع ، 2014 .

24-لقمان عمر النعيمي ، **تركيا و الاتحاد الاوروبي دراسة لمسيرة الانضمام** ، مركز الامارات للدراسات و البحوث الاستراتيجية ، 2007.

25-محمد المجذوب ، **التنظيم الدولي** ، ط9، بيروت لبنان : منشورات الحلبي الحقوقية ، 2007.

26-محمد الغريري ، **الدور الأمريكي في سياسة تركيا حيال الاتحاد الاوروبي** ، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، **2010**.

27-محمد زاهد جول ، **التجربة النهضوية التركية** ، بيروت : مركز نماء للبحوث و الدراسات ، 2013.

28-محمد نور الدين ، **تركيا الحائرة** ،بيروت : مركز الدراسات الاستراتيجية ، 1998.

29-محمد نور الدين ، **حزب العدالة و التنمية** ، المستقبل العربي ، 2003.

30-محمد نور الدين ، **السياسة الخارجية لتركيا محاورها و رهاناتها** ،الدوحة : مركز الجزيرة للدراسات ، 2007.

31-محمد نور الدين ، **تركيا الصيغة و الدور** ، بيروت : رياض الريس للكتب و النشر ، 2008.

32-محمد عبد العاطي التلولي ، **السياسة الخارجية التركية تجاه سوريا 2002-2008** ،رسالة ماجستير ، غزة : جامعة الأزهر ،2008.

33-ممدوح عبد المنعم ،**تركيا و البحث عن الذات** ، دون سنة النشر.

34-منهل الهام عبد ال عقراوي ، **العلاقات التركية- الايرانية** ، الاردن : دار غيداء للنشر و التوزيع ،2015.

35-ميشيل نوفل ، **العودة إلى الشرق : الاتجاهات الجديدة للسياسة التركية** ، لبنان : الدار العربية للعلوم و الناشرون ،2015.

36-موسى مخول ، **الحروب و الأزمات الإقليمية في القرن 20 آسيا** ، ط2، بيروت : بيسان للنشر و التوزيع و الاعلام ، 2006.

37-مؤسسات نظام الحكم في تركيا ، بقلم مركز سورية للبحوث و الدراسات، 2014.

38-نبيل حيدري ،**تركيا : دراسة في السياسة الخارجية منذ عام 1945** ، دمشق: دار صبر للطباعة ، 1945.

39-سعاد حسن جواد ، **تركيا في سنوات الحرب العالمية الثانية** ، عمان : دار دجلة ،2009.

40-سعد عبد العزيز مسلط ، **المشروع السياسي لحزب العدالة و التنمية في تركيا** ،مركز الدراسات الاقليمية ، دون سنة النشر .

41-أحمد داود أغلو ، **معالم السياسة الخارجية التركية في منطقة متغيرة** ، ترجمة : فاطمة إبراهيمي منولي ، متاح على :
www.recssmideast.org/...reticle

42-ألكسندر أبي يونس ، **العلاقات الحائرة بين تركيا و الاتحاد الاوروبي** ، تم الاطلاع عليه يوم : 2016/02/22 . على الرابط التالي :
www.mag.ta/turky.ds-bakis .

43-أنس المرزوقي ، **مراحل الاتحاد الاوروبي** ، تاريخ الاطلاع : 2015/02/12 على الساعة 21:34 على الرابط التالي :
www.alhewar.org/debat/show.art .

44-التقرير الاستراتيجي العربي ، **تركيا...تحديات و معيقات الانضمام إلى الاتحاد الاوروبي** ، القاهرة : مركز الأهرامات للدراسات السياسية و الاستراتيجية، متاح على الرابط التالي :
www.ahram.org.eg .

45-محمد نور الدين ، **الديمقراطية التركية أمام امتحان جديد** ،قطر : صحيفة الشرق ، تم الاطلاع عليه بتاريخ : 2003/06/22 على الرابط التالي :
www.alsharq.com .

46-ولاء خضير ، **ثمن انضمام تركيا للحلم الاوروبي 2015** ، تم الاطلاع عليه يوم : 2016/04/08 على الساعة 20:25 ، على الرابط التالي :
www.turkpress.com/mode/16046 .

47-www.moqutel.com/turky.eu/sec09.doc-cvt.htm. تم الاطلاع عليه يوم 2016/04/09 على الساعة 00:12.

48-Ak party. " avrupa biziz ,bizavrupayiz." January13;2015, sur -www.akparty.org.tr/site/haberler/avrupa.see 12.01.2016 . at 13.33.

49-To day's zaman; "declaring newbeginning; EU and Turkey" seal migrat deal, "2015.to days zaman.com.12.02.2016.

الخـــاتمـــة

خـــــــــاتمة :

عالجت هذه الدراسة السياسة الخارجية التركية و مسار انضمام تركيا إلى الاتحاد الاوروبي للفترة الممتدة من عام 2002 إلى 2015 فترة حكم حزب العدالة و التنمية ، و ذلك من خلال التركيز على العوامل و المتغيرات و المؤهلات التي ساهمت و أثرت في في تطوير و عرقلة مسار الانضمام ، مثل القوة العسكرية ، الاقتصادية و السكانية و الموقع الجغرافي و أهميته الاستراتيجية ، المسار الممتد من 1959 وصولا إلى حصول تركيا على موافقة الاتحاد الاوروبي عام 2005 لفتح باب المفاوضات من جديد التي بقيت مستمرة إلى اليوم دون التوصل إلى نتيجة أو حل يحسم الأمر في مسألة حصول تركيا على العضوية الكاملة، الهدف الذي سعت تركيا جاهدة تحقيقه منذ إعلان **"أتاتورك"**عام 1923 وقت تأسيس الجمهورية و التي كان من أهمها هو ربط تركيا بالغرب من خلال الأدوار و التحالفات التي قامت بها تركيا و حاولت تحقيق ذلك باعتمادها على وسائل عديدة في سياستها الخارجية من أجل تحقيق هذا الهدف ، و لعل من أهمها هي دخولها في منظمة حلف الشمال الأطلسي التي أصبحت عضوا فيه عام 1952 ، كما أصبحت عضوا مساهما في السوق الاوروبية المشتركة عام 1963 .

كما تنامت الرغبات التركية للالتحاق بالعالم الغربي بشكل واضح بعد أن تم تأسيس الاتحاد الاوروبي عام 1993 بموجب معاهدة **ماستريخت** 1922 ،و خاصة عندما أعلن الاتحاد الاوروبي في معاهدة **كوبنهاغن**شروط و معايير سياسية و اقتصادية يجب توافرها في أي دولة ترغب في الانضمام إلى الاتحاد الاوروبي ، و منذ تلك الفترة قامت تركيا بالعديد من الاصلاحات السياسية و الاقتصادية بهدف الوصول إلى المعايير الاوروبية المطلوبة خاصة عند مجيء حزب العدالة و التنمية عام 2002 ، الذي تولى الحكم و تولى مهام إدارة الدولة لما كان له الأثر الفعال في إجراء العديد من الاصلاحات حيث شهدت ، السياسة الخارجية التركية تطورا ايجابيا ملحوظا على المستوى الدولي و الاقليمي ، فضلا عن الانجازات التي حققها الحزب على المستوى الداخلي في جميع النواحي الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية و الأمنية و ما يتعلق بحقوق الانسان .

و رغم الجهود و الاصلاحات التي بذلتها تركيا للحصول على العضوية الكاملة في الاتحاد الأوروبي ، إلا أن بعض الدول الأعضاء في الاتحاد و الفاعلة فيه بقيت معارضة و لم

تهضم دخول تركيا و انضمامها للاتحاد الاوروبي ، التي ترى أن انضمام تركيا سوف يضر بمصالح الاتحاد متحججة بجملة من عوامل منها، عوامل جغرافية و تاريخية و اقتصادية وسياسية و ديمغرافية و دينية ... ، فضلا عن المشكلة القبرصية و الكردية و الأرمينية و دور المؤسسة العسكرية في تركيا .

وفي ضوء ما تقدم ، خلصت الدراسة إلى أن مستقبل المفاوضات التركية–الاوروبية، ستصل إلى طريق مسدود ، و أن عملية التفاوض ليست لديها القدرة الفعلية على ضم تركيا إلى الاتحاد و يعود ذلك إلى وجود مخاوف أمنية و استراتيجية و دينية و تاريخية من قبل الاتحاد الاوروبي تجاه تركيا ، فالعامل الأول –كما سبق الذكر– العامل الديني الذي يتحجج بها الاتحاد الاوروبي بعدم منح تركيا العضوية الكاملة في الاتحاد ، حيث أنه و في حال انضمام بلد مسلم كتركيا للاتحاد سوف يزيد ويرفع من وتيرة صراع الحضارات ويغير الهوية الاوروبية ، وما يزيد من مخاوف الاتحاد في حالة انضمام تركيا اليه هو ان حدوده ستصل الى القوقاز و جورجيا و ارمينيا واذربيجان وايران والعراق وسوريا، ما يجعل الاتحاد يدخل بصورة اكبر في المشاكل المشتعلة في منطقة الشرق الاوسط ... الى غير ذلك من العراقيل والمعيقات التي تحول دون انضمام تركيا الى الاتحاد الاوروبي ، ويبقى هذا مجرد رأي يحتمل الصح و يحتمل الخطأ ، لأنه و رغم المواقف الرافضة لانضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي إلا أنه و مؤخرا –2015– بعد الاجتماع الذي دار بين الطرفين والذي خلص هذا الأخير إلى منح التأشيرة لتركيا إلى أن يطبق هذا القرار نهاية 2016 فهل هذا مؤشر من مؤشرات قبول تركيا كعضو في الإتحاد الأوروبي ؟